المجلة العلمية لكلية الآداب مج 10، ع 3 (2021) 369 - 415
المجلة العلمية لكلية الآداب
https://artdau.journals.ekb.eg/

برلمان الائتلاف الثانى لأحزاب الأقلية فى مصر 1945- 1949م : دراسة تحليلية

د./ شريف أحمد إمام أحمد
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر- كلية الآداب - جامعة عين شمس

المستخلص

شهدت مصر بعد الحرب العالمية الثانية الكثير من التغيرات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتهدف تلك الدراسة إلى تقديم صورة لمصر ما بعد الحرب، من خلال رصد الحياة النيابية لأول برلمان تشكل بعد الحرب، والذى بدأ بانتخابات يناير 1945 واستمر حتى يوليو 1949. وتحاول الإجابة على بعض التساؤلات: ما هي الكيفية التي جرت على أساسها الانتخابات التشريعية لهذا البرلمان وما هي المؤشرات التي أفرزتها؟ طبيعة القضايا التي عالجها البرلمان؟ كيف كان الأداء التشريعي والرقابي للبرلمان؟

الكلمات المفتاحية:
الأحزاب الأقلية ، برلمان الائتلاف، انتخابات

تاريخ المقالة:
تاريخ اســـــــتلام المقالـــــة: 23 ديسمبر 2021
تاريخ استلام النسخة النهائية: 17 يناير 2022
تاريخ قبـــــول المقالـــــــة: 30 يناير 2022

1. تمهيد

كانت الحرب العالمية الثانية نقطة فارقة في تاريخ مصر السياسي فلقد أتت على جزء كبير من الرصيد التاريخي لحزب الوفد بعد أن جاء زعيمه مصطفى النحاس للوزارة في الرابع من فبراير عام 1942 بطلب من سلطة الاحتلال البريطاني، وبعد تهديدها للملك بالعزل. لكن ما تبقى من رصيدٍ للوفد حافظ له على زعامة الأحزاب السياسية الهشة في ظل نظام شبه ليبرالي، وأهَّله للعودة للحكم مجددًا عام 1950 بعد سنوات خمس عاشتها مصر في ظل حكم ائتلاف أحزاب الأقلية. كما شهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية إنهاء حصار مصر داخل علاقتها الثنائية مع بريطانيا، فطُرحت قضية استقلال مصر على الأمم المتحدة ومجلس الأمن بعد أن صارت مصر عضوًا في تلك المؤسسة الأممية منذ تأسيسها، بل إن المفاوض المصري وصل إلى مشروع معاهدة تقضى بجلاء القوات البريطانية- وهو المشروع الذي نتج عن مفاوضات (صدقي - بيفن)- ما لبث أن أهدرته الخلافات الحزبية[1].

لقد عرفت البلاد تزايدًا فى دور جماعات الرفض السياسي بعد إخفاق الأحزاب السياسية في حل القضية الوطنية عبر التفاوض وعجزها عن طرح برامج إصلاح اقتصادي واجتماعي حقيقية تسمح بتضييق الهوة بين طبقات المجتمع، فظهرت تيارات يمينية ممثلة في الإخوان المسلمين وحزب مصر الفتاة الذي أطلق على نفسه بعد ذلك اسم الحزب الاشتراكي، وتيارات يسارية عرفت بعض الوحدة بين فصائلها ممثلة في الحركة الوطنية للتحرر الوطني " حدتو" وغيرها. وقد تزايدت الاتجاهات التقدمية والتحررية، التى أثْرَت الحركة الوطنية وجعلتها أعمق وأكسبتها أبعادًا جديدة. فأخذت الأفكار الجمهورية الجذابة تناوش ملكية بدأ يعتريها الوهن، وأصبحت الشعارات الداعية إلى إصلاح زراعي تهدد المصالح الطبقية لكبار الملاك، ولم تعد "الثورة" مفهومًا مارقًا أو منبوذًا في سياق أصبح ينظر للنظام السياسي القائم على كونه خادمًا للمصالح المستقرة للبرجوازية الصناعية والزراعية[2]. بينما خلَّف تصدر جماعات الرفض السياسي لمشهد ما بعد الحرب ارتفاعًا في استخدام الأدوات غير الدستورية مثل الإضرابات والمظاهرات والاغتيالات السياسية.

---

[1] للمزيد طارق البشري، الحركة السياسية في مصر 1945 – 1925، دار الشروق، القاهرة، 2002. وجاك بيرك، مصر: الإمبريالية والثورة؛ ترجمة يونس شاهين، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1987.

[2] محمد عباس سيد ، حركة التاريخ المصري بين ليلة 4 فبراير 1942 وليلة 23 يوليو 1952، مجلة الطليعة ، مارس 1965 ، ص 92.

وتهدف تلك الدراسة إلى تقديم صورة لمصر ما بعد الحرب، من خلال رصد الحياة النيابية لأول برلمان تشكل بعدها، وتحاول الإجابة عن التساؤلات الآتية: ما الكيفية التي جرت على أساسها الانتخابات التشريعية لهذا البرلمان؟ وما المؤشرات التي أفرزتها؟ وما طبيعة القضايا التي عالجها البرلمان؟ وكيف كان الأداء التشريعي والرقابي له؟

عندما كتب ماركس بيان الحزب الشيوعي عام 1848 كان يعبر عن انتهاء الدور التاريخي للبرجوازية بوصفها طبقة تقدمية, وإفساح الميدان للطبقة العمالية لتقود العمل الثوري، وبالمثل مَثَّل حادث الرابع من فبراير 1942 نهاية الدور التاريخي للوفد، باعتباره حزبًا وضعت الجماهير عليه آمالها نحو الاستقلال[1]. وفي الثامن من أكتوبر 1944 تلقى مصطفى النحاس خطاب الإقالة الذي كان قيد الإعداد منذ اليوم الأول لوزارته وما أخر صدوره إلا إيواء حكومة النحاس إلى ركنٍ شديدٍ وهو الإنجليز وهو ما جعلها تمكث أكثر من عامين على كره من الملك. وما إن أعطت الحكومة الوفدية ما عندها ولم يعد في مقدورها أن تزيد شيئا، حتى باتت عبئًا على سلطة الاحتلال ، التي من جانبها - وبحسب وثائقها- تركت الأمور تأخذ مجراها الطبيعي، وهي الإشارة التي تلقفها الملك فأقدم على إقالة الوزارة وتكليف أحمد ماهر بتشكيل وزارة جديدة[2]، وحل البرلمان الوفدي والدعوة لانتخابات نيابية جديدة.

وقد عهد الملك إلى رئيس الحزب السعدي أحمد ماهر بتأليف وزارة تُمثَّل فيها أحزاب الأقلية كافة: السعديون والأحرار الدستوريون والكتلة والحزب الوطني، على أن يُحل البرلمان الوفدي وتُجرى انتخابات جديدة تُصطنع نتيجتها؛ بما يكفل تمثيل الأحزاب الأربعة في مجلس النواب بحيث لا يكون لأي منها أغلبية مطلقة. وكان القصد من تجميع أحزاب الأقلية في الوزارة ومجلس النواب، تكتيل القوى الرجعية استعدادًا لفترة ما بعد الحرب، وتصديًا للحركة الشعبية المتوقعة، ومحاربة للوفد الذي كان – برغم ما طرأ عليه من ضعف- حزبًا جماهيريًّا واسع النفوذ، وقوة يُعمل لها حساب كبير. كما أريد بهذا التجمع أن تكون السلطة الحقيقية فيه بيد الملك [3]. ولقد أصر الملك على دخول حزب الكتلة والحزب الوطني الوزارة ، وقبل السعديون والأحرار ذلك على مضض منهما. وبعد أن تشكلت الوزارة كانت

---

[1] للمزيد عن هذا التصور عند ماركس وتطبيقاته على ثورات 1848 في أوربا راجع:
Marx, Karl, and Engels, Friedrich, The Communist Manifesto ,London, 1998.

[2] محمد حسنين هيكل، سقوط نظام! لماذا كانت ثورة يوليو لازمة؟، دار الشروق، القاهرة، 2003، ص 160.

[3] طارق البشري، الحركة السياسية في مصر 1945/1952، ص 85.

رغبة الملك إلى رؤساء الأحزاب المشتركة أن يتساوى عدد المرشحين من كل منها لمجلس النواب الجديد؛ مما يُعدّ الوضع الأمثل لتحقيق هدف الملك بالسيطرة على الوزارة، وهو الأمر الذي رفضه أحمد ماهر فهدد بالاستقالة، لما يعنيه ذلك من خضوعه للأحزاب المتنافسة[1].

وكادت أواصر الجبهة الحاكمة أن تتشقق؛ تحت وطأة تفاعلات قضية تقسيم الدوائر؛ فقد كان الحزب السعدي مصرًا على أن يؤكد مكانته الجديدة على أنه " الحزب القائد" في الوقت الذي يصر فيه الأحرار الدستوريون على أنهم الحزب "التاريخي العريق"، بينما يُصر مكرم عبيد على أنه "بطل الانقلاب" ولولاه لما خرج الوفد من الحكم. وهنا تدخل القصر لحسم الصراع حتى لا ينهار البناء الذي علق عليه الملك آماله[2]. فقد كان رأي الأحرار الدستوريين والكتلة الوفدية أن تكون نسبة توزيع المقاعد في المجلس الجديد، 80 مقعدًا لكل من السعديين والأحرار والكتلة وبذلك تبقى الدوائر المفتوحة في أضيق حدود، ولكن قوبل ذلك برفض السعديين. وحسم الخلاف بواسطة وكيل الديوان الملكي حسن يوسف الذي توصل مع أحمد ماهر إلى حل وسط ؛ تكون فيه الدوائر المغلقة 55 مقعدًا لكل من الأحزاب الثلاثة وأن يترك 20 مقعدًا للحزب الوطني والباقي دوائر مفتوح يرشح فيه الأفضل من أعضاء ائتلاف أحزاب المعارضة[3].

وبالفعل أجريت الانتخابات، وكان مجموع مقاعد مجلس النواب 264 مقعدًا، وأسفرت النتيجة عن فوز 125 نائبًا من السعديين و74 من الدستوريين و 29 من الكتلة الوفدية و 7 من الحزب الوطني و 29 من المستقلين. فظفر الحزب السعدي بأغلبية نسبية دون الأغلبية المطلقة ببضعة مقاعد، وتحقق له عدد واف من المقاعد ولكنه لا يصل إلى ما يمَكِّنه من تشكيل الوزارة منفردًا وذلك طبقًا لخطة الملك[4]. ولعل مقاطعة الوفد لتلك الانتخابات كانت من العوامل التي ساعدت على تحقيق خطة الملك وأحزاب

(1) محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج2، دار المعارف، القاهرة، 1990، ص 250.

(2) محمد عودة، كيف سقطت الملكية في مصر؟ فاروق بداية ونهاية ، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ص 126.

(3) حسن يوسف، القصر ودوره في السياسة المصرية (1922- 1952)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1982، ص 243. بعد الانتهاء من توزيع الدوائر شكا حزب الكتلة للملك من قلة عدد الدوائر المغلقة التي تركت لمرشحي حزبه، فأشار الملك أن تترك للحزب الدوائر التي يطلبها، وقد كان. راجع حافظ محمود، المعارك في الصحافة والسياسة والفكر 1919-1952،كتاب الجمهورية، القاهرة، 1969، ص 168.

(4) طارق البشري، الحركة السياسية في مصر 1945/1952، ص 86.

الأقلية؛ ولقد برر الوفد مقاطعته ببقاء حالة الأحكام العرفية التي تحول دون حرية الانتخابات، فضلًا عن اعتراضه على طريقة تقسيم الدوائر الانتخابية، بشكل يكفل تحقيق الفوز لمرشحي الحكومة، وطالب بأن تجري الانتخابات حكومة محايدة[1]. والواقع أن حكومة الوفد قد سبق لها أن أجرت انتخابات مارس 1942 في ظل الأحكام العرفية، فلا معقولية للتعلل بوجودها حتى تقاطع، ولكن يبدو أن تجربة الوفد المريرة في انتخابات 1938 هي ما ساقته إلى مقاطعة تلك الانتخابات أكثر من أي شيء آخر[2].

استبقت حكومة ماهر إعلان نتيجة الانتخابات، بإصدار مرسوم في 20 ديسمبر 1944 ببطلان مرسوم مارس 1943 الذي أصدرته وزارة النحاس بإلغاء تعيينات أعضاء مجلس الشيوخ التي تمت في عهد وزارة حسين سري 1941، وقضى المرسوم الجديد بإعادة هؤلاء الشيوخ الأحياء منهم لمباشرة أعمال عضويتهم بالمجلس، وبزوال العضوية عن جميع الذين عينوا بدلًا منهم في ظل وزارة النحاس وعن كل من حل محلهم بسبب الوفاة أو الاستقالة[3]. ومع ذلك بقيت أكثرية الشيوخ من الوفديين بواقع (65 وفديًّا، 40 مستقلًا، 15 للدستوريين، 14 للسعديين 7 للكتلة الوفدية_، 3 لحزب الاتحاد الشعبي، 2 للوطني، ومقعد خال). ومع حلول موعد التجديد النصفي الأخير في عهد وزارة صدقي 1946 وبالتعاون مع القصر أجريت الانتخابات وجرت التعيينات وكانت النتيجة (45 وفديًّا، 44 مستقلًا، 28 للدستوريين، 18 للسعديين، 14 كتلة وفدية 2 وطني)[4]، مما قلل من نفوذ الوفد داخل مجلس الشيوخ.

ولقد اتسم هذا البرلمان الذي يعد الائتلاف الثاني لأحزاب الأقلية - بعد برلمان عام 1938 - بمجموعة من المظاهر المميزة له ، لعل أهم تلك السمات أنه البرلمان الوحيد- في الفترة الملكية- الذي أتم عدته إلى مدتها، فلم يؤد تعاقب الوزارات عليه إلى حله، ولم يُقدم الملك على الدعوة لانتخابات مبكرة. فأتم هذا البرلمان دورته كاملة غير منقوصة؛ حيث عقد خمس دورات عادية بدأت في 18 يناير سنة 1945 وانتهت في 8 أغسطس 1949 , كما عقد دورة غير عادية في أكتوبر 1945. وإذا حاولنا تفسير ذلك فإن رئيس مجلس الشيوخ في تلك الفترة - الدكتور محمد حسين هيكل- يرجعها إلى أن النزعات الحزبية في البرلمان كانت أقل حدة وأكثر

---

(1) حسن يوسف، القصر ودوره في السياسة المصرية (1922- 1952)، ص 242.

(2) Zaheer Masood Quraishi , Liberal Nationalism in Egypt: Rise and Fall of the Wafd Party, Delhi, 1967, p. 150.

(3) عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج3، دار المعارف، القاهرة 1989، ص 150.

(4) حسن يوسف، القصر ودوره في السياسة المصرية (1922- 1952)، ص 246.

حكمة[1]. وبحسب حسن يوسف – وكيل الديوان الملكي آنذاك - فإن رضا الملك عن هذه الهيئة البرلمانية قد أدى لاستمرارها لا سيما أنها كانت تمثل أحزاب الأقلية[2]. في حين يشير البعض إلى أن طبيعة الوزارات التي تعاقبت على تلك الهيئة وانتماءها إلى الحزب السعدي صاحب الأغلبية - باستثناء وزارة إسماعيل صدقي التي لم تمكث سوى عشرة أشهر والمتحالفة مع السعديين- قد خلقت حالة من التناغم بين الحكومة والبرلمان؛ مما أسهم في إطالة عمر البرلمان[3]. وأخيرًا يطرح البعض تفسيرًا آخر؛ وهو أن غياب الأغلبية المطلقة لأيٍّ من أطراف التحالف الحاكم قد ساعد على بقاء الهيئة البرلمانية إلى أطول مدة[4].

ومع تسليمنا بسلامة ما ساقته تلك التفسيرات من وجاهة في الطرح يبقى التفسير الأول لتلك الظاهرة البرلمانية الفريدة هو ما طرحه تشارلز سميث Charles D. Smith : من أن سلطة الاحتلال البريطاني أطلقت يد الملك في السيطرة على الشأن الداخلي دون تدخل يذكر ، مما سمح للملك بتعيين من أراد في رئاسة الحكومة، وخلق حالة من "حكم القصر" بالتعاون مع أحزاب الأقلية، وحرم الوفد من العودة إلى الحكم[5]. ويبرر سميث هذا المسلك البريطاني بإدراك سلطة الاحتلال عمق المشاكل الاجتماعية وتعاظم المطالب الوطنية بعد الحرب؛ فأرادت أن تستخدم الملك من أجل إخماد مطالب الوطنيين بالجلاء والتصدي للاضطرابات الاجتماعية."[6]

ومن ثم سجلت تلك الفترة أطول غيبة للوفد، وأقل الفترات التي تدخلت فيها سلطة الاحتلال في الشأن الداخلي المصري.

ومن السمات أيضًا، وجود تمثيل قبطي معقول داخل البرلمان؛ فبحسب إحصاءات بربرا كارترBarbara Cater فإن الأقباط حصدوا اثني عشر مقعدًا بنسبة 4.5% مما يعني تحقيق أعلى نسبة في كل الانتخابات التي لم

---

(1) محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج2، ص 256 .

(2) حسن يوسف، القصر ودوره في السياسة المصرية (1922- 1952)، ص 245.

(3) أحمد علي حسين قطب، قضايا العمال والموظفين أمام البرلمان المصري (1924-1952)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة المنيا 1995، ص ص 188، 190.

(4) أحمد علي حسين قطب، قضايا العمال والموظفين أمام البرلمان المصري، ص 190.

(5) Charles D. Smith ,4 February 1942: Its Causes and Its Influence on Egyptian Politics and on the Future ofAnglo-Egyptian Relations, 1937-1945, International Journal of Middle East Studies, Vol. 10, No. 4 (Nov., 1979), pp. 435, 455.

(6) Charles D. Smith ,4 February 1942: Its Causes and Its Influence, p. 455.

يفز الوفد بأغلبيتها[1]. وتفسر بربرا ذلك بوجود حزب الكتلة الوفدية، الذي نجح على قوائمه ثلثا المرشحين الأقباط[2]. كذلك شهدت الانتخابات تجدد محاولة جماعة الإخوان المسلمين دخول البرلمان بعد انسحابهم من انتخابات عام 1942 – إثر نجاح الوفد في مساومتهم-. فلقد أعد الإخوان أنفسهم مرة أخرى، لخوض غمار الانتخابات واختار حسن البنا الإسماعيلية لخوض المعركة الانتخابية كما اختار خمسة من أتباعه مناطق أخرى ، وهُزم البنا وجميع الإخوان الآخرين في الدوائر التي كانوا على يقين تام من نجاحهم فيها[3]. بل إن الاشتراكيين حاولوا هم أيضًا الدخول إلى البرلمان، لكن لم يحصل مرشحهم في دائرة السيدة زينب على أكثر من 17 صوتًا[4]. وترصد دراسة حنان حماد أجواء التنافس بين صادق إبراهيم أحد كبار المسئولين فى شركة النسيج بالمحلة الكبري وبين علي الشيشيني ابن الغربية، في سياق التنافس بين شركة المحلة ككيان يمثل الرأسمالية الغربية المستوطنة وبين الرأسمالية الممثَلة في شخص الشيشيني؛ حيث تجمع الناخبون حول الشيشيني " ابن البلد" ضد ما رأوه تهديدًا من الخارج على مجتمعهم؛ بالرغم من أن مرشح الشركة حاول التقرب من أهالي المحلة عبر بناء مسجد وتقديم بعض الخدمات. وفي صباح يوم الانتخابات، احتشد أهل المحلة للإدلاء بأصواتهم للشيشيني ، وفي المقابل لم يسعف مرشح الشركة ؛ نجاحه في تسجيل ما يقرب من ستة آلاف عامل، وانتهت الانتخابات بخسارته[5]. وبذلك تكون الفترة التي أعقبت الحرب قد شهدت تمدد نفوذ الرأسمالية المحلية على حساب رأس المال الأجنبي سواء الوافد منه أو المستوطن[6].

(1) Barbara Carter The Copts in Egyptian politics, 1918-1952 New Hampshire, 1986, p. 144.

(2) Barbara Carter ,The Copts in Egyptian politics, p. 145.

(3) Carrie Rosefsky Wickham, The Muslim Brotherhood Evolution of an Islamist Movement, Oxford, 2013, P. 25.

(4) جاك بيرك، مصر الإمبريالية والثورة، ترجمة يونس شاهين، القاهرة، 1987، ص 373.

(5) Hanan Hassan Hammad, Mechanizing People, Localizing Modernity Industrialization and Social Transformation in Modern Egypt: al-Mahalla al-Kubra 1910- 1958, PhD, The University of Texas at Austin, August, 2009, pp. 199, 200.

(6) حسن محمد ربيع ، مصر بين عهدين: بحث اقتصادي واجتماعي وسياسي، مطبعة البيان العربي، القاهرة، 1954،ص 81

ولقد سجل هذا البرلمان ثاني(•) أكبر حضور للنواب المستقلين في البرلمان منذ قيام أول برلمان عام 1924 وحتى قيام ثورة يوليو 1952؛ حيث حصد النواب المستقلون قرابة 38 مقعدًا . ولعل وجود النواب المستقلين من الظواهر القديمة قدم التجربة البرلمانية ؛ ولقد أحسن المندوب السامي البريطاني "اللنبي" تفسير بواعث تلك الظاهرة في أعقاب انتخابات 1924 ؛ حيث عزاها إلى كون المسائل الانتخابية في مصر ذات طابع شخصي بالدرجة الأولى ولم تكن هناك تلك الخلافات الحزبية العميقة التي تميز الانتخابات في الغرب وتُقسم الناخبين، فلا يوجد هناك برامج حزبية حقيقية. ولعل غلبة الشخصية وغياب الظاهرة كانا وراء صنع الظاهرة وأنهما ظلا موجودين بعد ذلك في كل الانتخابات[1].كما أننا يمكن أن نقبل ما طرحه "اللورد لويد" في الماضي لتفسير تلك الظاهرة؛ حيث ذكر أن هناك دائمًا شريحة من المترددين Waverers بين الأحزاب[2] . بل إن بعض المستقلين ذوو لون حزبي من البداية جعلهم الخوف يحجبون هذا عن الحكومة خوفًا من عنتها [3]. ولذلك فإن هناك تلازمًا بين غياب الوفد عن الانتخابات أو عدم حصوله على الأغلبية, وزيادة عدد المستقلين عن البرلمان، ولعل برلمان اليوم الواحد عام 1925 أبلغ دليل على ذلك، عندما أسفر المستقلون عن انتمائهم الحزبي للوفد في انتخاب رئيس البرلمان مما عجل بحله قبل أن يبرح يومه الأول.

ومن نافلة القول الحديث عما شهدته انتخابات هذا البرلمان من تجاوزات وتزوير، على الرغم من غياب خصوم الحكومة (الوفديين) فلقد أنست الانتخابات أعضاء الوزارة مهام مناصبهم وانخرطوا في نضالهم الحزبي لنصرة مرشحيهم[4]. ولكن علينا القول إن هذا كان ديدن الانتخابات

•) كان أعلى تواجد للنواب المستقلين في الهيئة النيابية السابعة (1938-1942) ؛ حيث حصدوا 58 مقعدًا.

(1) يونان لبيب رزق، قصة البرلمان المصري، دار الهلال، القاهرة، 1991، ص 63.

(2) Lord Lloyd, Egypt since Cromer, Vol. 2, London, 1934, pp. 110, 113.

(3) حسن الشريف، الرجال أسرار، كتاب اليوم، القاهرة، 1952، ص 44. أحمد شفيق ، حوليات مصر السياسية، الحولية الثانية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 2013، ص 276 وما بعدها. كذلك تحليل الدكتور عبد الخالق لاشين لتلك الظاهرة في برلمان 1925، بكتابه، سعد زغلول وثورة 1919، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2009 ، ص 443

(4) F.O 371/ 45930 From Lord Killearn to Mr. Bevin , Egyptian affairs, Cairo, 6 February 1945, p. 2.

البرلمانية في تلك الحقبة[1]، بل إن تدخلات أحمد ماهر رئيس الوزارة ووزير الداخلية لصالح مرشحي حزبه لا تقارن بما فعله محمد محمود في انتخابات عام 1938 لصالح مرشحي حزبه[2]. ولقد شهدت انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشيوخ في ظل وزارة صدقي الأمر نفسه ؛ حيث امتدت يد الإدارة الملكية لتتحكم في الانتخابات في بعض الدوائر، واعترف الملك للسفير البريطاني أن الشيخ الذي فاز في عابدين ساندته أصوات القصر[3].

ومن اللافت للنظر، أن المقاطعة الوفدية للانتخابات لم تمنع من ترشيح الوفد بعض الشخصيات القريبة منه دون أن يكونوا أعضاء في الحزب[4]. بل استطاع أحد أعضاء الوفد أن يجد له مكانًا في مجلس النواب وهو النائب محمد حنفي الشريف[5]. ويرصد تقرير بريطاني جهود الوفد لإفشال تلك الانتخابات فيذكر: " بذل الوفد كثيرًا من الجهد والمال من أجل شراء البطاقات الانتخابية وإعطاء الرشاوى bribes للناخبين من أجل الانصراف عن التصويت؛ فقد كان المسعى الوفدي يهدف للترويج لفكرة أن تلك الانتخابات لا تمثل المصريين، ومع ذلك تؤكد مصادر أن عدد المصوتين كانوا أكثر من أي انتخابات مضت" [6].

ولعل إشارة التقرير إلى أن تلك الانتخابات صوت فيها أكبر عدد من الناخبين يعد أمرًا مقبولًا؛ حيث صوت أكثر من مليون وسبعمائة ألف ناخب

---

(1) F.O 371/ 45925 From Mr. How to Lord Killearn 20 May 1945, p.1.

اعترف السفير عبد الفتاح عمرو للجانب البريطانى بأن الانتخابات سادها جو من التزوير، لكن فاروق بحسب رواية السفير عمرو كان مقتنعًا أن مصر لم تشهد أي انتخابات حرة في تاريخها إلا عام 1936، وأن النظام البرلمانى في مصر خدعة

(2) عبد العليم خلاف، الهيئة السعدية (حزب السعديين) 1953-1938، مركز عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 1999، ص 534. . للمزيد حول التجاوزات الانتخابية في تلك الانتخابات محمد زكي عبد القادر، أقدام على الطريق،دار الكاتب العربي، 1967، ص 424.

(3) لطيفة سالم، فاروق وسقوط الملكية في مصر (1952-1936) ، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص 558. كان المرشح في تلك الدائرة محمد خطاب صاحب مشروع تحديد الملكية.

(4) يونان لبيب رزق، الأحزاب المصرية قبل ثورة 1952، مركز الأهرام للدراسات السياسية، القاهرة، 1977، ص 65.

(5) طارق البشري، دراسات في الديمقراطية المصرية، دار الشروق، القاهرة، 1987، ص 118.

(6) F.O 371/ 45930 From Lord Killearn to Mr. Bevin , Egyptian affairs, Cairo, 6 February 1945, p. 4.

في تلك الانتخابات، لكن يجب الإشارة إلى أن ارتفاع عدد المصوتين، جاء متزامنًا مع ارتفاع عدد الناخبين المسجلين من 2.2 مليون مسجل إلى قرابة 3.2 مليون مسجل، بمعنى أنه بحسب نسبة عدد الذين شاركوا في الانتخابات بالنسبة لعدد المسجلين يتضح أن تلك الانتخابات حققت أقل نسبة مشاركة بنسبة 54% فقط[1].

ومن خلال دراسة الطعون الانتخابية التي قُدِّمت للجنة فحص الطعون والتأكد من صحة النيابة، يمكن القول أن قرابة 20% - 50 طعنًا انتخابيًّا- من أعضاء مجلس النواب قد طالهم التشكيك في نزاهة الانتخابات التي أتت بهم إلى الهيئة البرلمانية[2]. بل إنه من المفارقات أن يكون النائب الذي تم اختياره سكرتيرًا للجنة الطعون- وهو النائب السعدي علي محمد الخشخاني- قد تم تقديم طعن على صحة انتخابه[3]. ولعل محاولة فهم ذلك الوضع الشاذ، تقودنا إلى تتبع أحد أوجه القصور في اللائحة الداخلية لمجلس النواب ؛ فعلى حين نصت المادة الثانية من اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ على أن :" تحال الطعون إلى لجنة مكونة من خمسة عشر عضوًا ينتخبهم المجلس بالاقتراع السري من غير الأعضاء المطعون فيهم"[4] ، على حين ذلك تجاهلت اللائحة الداخلية لمجلس النواب النص على استبعاد المطعون فيهم من اللجنة[5].

وقد تمحورت الطعون حول اتهام رجال الإدارة بالتدخل لصالح المطعون في صحة انتخابهم، كما وردت اتهامات لبعض العناصر من الموظفين باستغلال سلطتها للتأثير على الناخبين والترويج لبعض المرشحين مثل بعض موظفي وزارة المعارف ووزارة العدل ومصلحة الضرائب. وعلي كلٍّ، فقد قضى المجلس بصحة نيابة جميع المطعون في صحة نيابتهم[6]. وتعكس تقارير الطعون الانتخابية جزءًا من أجواء

---

(1) علي الدين هلال، السياسة والحكم في مصر : العهد البرلماني، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1977، ص 303.

(2) مضابط مجلس النواب، الجلسة العشرون، ملحق "تقرير لجنة فحص الطعون"، دور الانعقاد الأول، 28، 29 مايو 1945، ج 1، ص 745.

(3) مضابط مجلس النواب، الجلسة العاشرة، تقرير لجنة فحص الطعون، دور الانعقاد الأول، 12 مارس 1945، ج 1، ص 212.

(4) اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ مع التعديلات التي أدخلت عليها، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1951، ص 5

(5) اللائحة الداخلية لمجلس النواب الصادرة في 24 نوفمبر سنة 1941، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1951، ص 7.

(6) مضابط مجلس النواب، الجلسة الحادية والعشرون، تقرير لجنة فحص الطعون، دور الانعقاد الأول، 30 مايو 1945، ج 1، ص 802.

المعركة الانتخابية؛ حيث تزايدت الطعون التي طالت نواب الكتلة الوفدية بالمقارنة مع عددهم داخل البرلمان ، وتفسير ذلك هو أن الوفد كان شاغله الأول محاربة الكتلة وزعيمها، فتم الزج بالكثير من المرشحين المدعومين من الوفد في الدوائر المخصصة للكتلة الوفدية [1]. كما أن مكرم عبيد ورفاقه لم يتلقوا دعمًا كافيًّا من الحكومة السعدية؛ فقد كان مكرم في مخيلة زعيمي الهيئة السعدية- ماهر والنقراشي- هو من أخرجهما - بقوة تأثيره على النحاس- من جنة الوفد[2]. وليس أدل على معاناة الكتلة من تلك المنافسة الشرسة ، مما لقيه مكرم نفسه في دائرة قنا من يسن أحمد باشا ؛ حيث كاد الرجل أن يفقد مقعد النيابة لولا تحرك القصر لإنجاح الكتلة وزعيمها وإفشال المخطط الوفدي؛ فأوعز الملك إلى مديري المديريات بالعمل على مساندة مرشحي الكتلة؛ ولقد فوجئ أحمد ماهر بهذا المسلك وهدد بالاستقالة [3]. ولعل الطعن الذي قدمه المرشح الخاسر يسن أحمد باشا يصدح بهذا التدخل حيث جاء فيه:" إن رجال الإدارة قاموا بحركات إرهابية بقصد التأثير على الناخبين وأخذوا في تفتيش منازل أنصاره لكسر شكيمتهم"[4]. وكذلك الطعن الذي قُدِّم ضد النائب عن الكتلة جفري بطرس غالي ؛ حيث ذكر الطاعن:" إن رجال الإدارة والتموين قاموا بالدعاية للمطعون في صحة نيابته، مهددين من لا يؤيده بالاعتقال "[5].

---

(1) F.O 371/ 45930 From Lord Killearn to Mr. Bevin , Egyptian affairs, Cairo, 6 February 1945, p. 3.

(2) Mustafa El-Feki ,Makram Ebeid: politician of the majority party, search in "Contemporary Egypt: through Egyptian eyes: essays in honour of Professor P. J. Vatikiotis" book, London, 1993, pp. 40, 42.

لم يشْكُ نواب الكتلة فقط من عدم دعم الحكومة لهم وتركهم فريسة للوفديين؛ وإنما ذكر رئيس حزب الأحرار الدستوريين هيكل أنه تلقى شكوى من مرشحي حزبه بأن اتجاه رجال الإدارة في الدوائر المفتوحة وبعض الدوائر المغلقة، صريح في معاونة مرشحي الهيئة السعدية. للمزيد محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج2، ص 256 .

(3) حسنين كروم (معدًا)، إبراهيم فرج ذكرياتي السياسية، مكتبة الحياة، القاهرة، 1984، ص 51.

(4) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الأول، الجلسة العشرون، تقرير لجنة فحص الطعون والتأكد من صحة النيابة، 28، 29 مايو 1945، ج 1، ص 745.

(5) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الأول، الجلسة العشرون، تقرير لجنة فحص الطعون والتأكد من صحة النيابة، 28، 29 مايو 1945، ج 1، ص 749.

وبالعودة إلى تقرير لجنة فحص الطعون، يبدو الطعن المقدم ضد النائب السعدي محمود رشيد(•) مؤشرًا على مفارقة خطيرة؛ فلقد تقدم منافسو النائب بثلاثة طعون على صحة نيابته. تبين للجنة الفحص أن النائب صهر لدولة رئيس الوزراء الذي جرت الانتخابات في عهده وهو إسماعيل صدقي، وأنه كان يعمل مديرًا عامًا للمستخدمين بوزارة الداخلية، وأنه ابن عم وكيل مديرية الجيزة والمشرف على الانتخابات. ولقد بلغ حجم تدخل رجال الإدارة لصالح المطعون في عضويته، أن أصيب رئيس حزبه بالحرج؛ فأقدم على مطالبة صدقي بأن يكف رجال الإدارة عن التدخل لصالح مرشحه؛ لكن الإدارة تابعت حلقات الخطة التي رسمتها لنفسها دون تردد أو تراجع حتى انتهت عملية الانتخاب. ولقد رصدت لجنة الفحص كل ذلك، وانتهت إلى بطلان انتخاب النائب[1]. لكن العدالة جاءت متأخرة، حيث انتهت اللجنة من تقريرها بعد مرور قرابة عامين ونصف على انتخاب النائب، وقبيل نصف العام من انقضاء الهيئة النيابية. بل إن العدالة لم تتأخر فحسب، وإنما لم تصل؛ إذ صدها رفض النواب لتقرير اللجنة عند عرضه عليهم، فاضطر رئيس المجلس إلى طرح التصويت على صحة نيابة النائب مباشرة، فوافق نواب المجلس على صحة عضويته ، ضاربين عرض الحائط بتقرير رفاقهم [2].

تم افتتاح أعمال الهيئة النيابية التاسعة في 18 يناير 1945؛ حيث ألقى أحمد ماهر خطاب العرش، الذي جاء مليئًا بالنقد لوزارة الوفد أو " العهد الماضي" كما أسماه الخطاب؛ حيث ذكر: " كان للفوضى التي خلفها العهد الماضي في الإدارة الحكومية أثرها المحسوس في اضطراب الشئون المالية، فلم يقتصر الأمر على الإسراف في مال الدولة ، بل ترك العنان لحالة الغلاء المترتبة على الحرب، فزادتها سوءًا على سوء... ولقد عمدت حكومتي إلى معالجة هذه الحالة بأسرع ما يمكن مبتدئة بذلك السيل المنهمر من الاستثناءات في الوظائف والمرتبات والمعاشات"[3]. ومع بداية عمل المجلس تلقف وزير المالية مكرم عبيد- بطل معركة الكتاب الأسود – ما

•) تم انتخاب هذا النائب في 13 أغسطس 1946 في دائرة كرداسة، بعد خلو مقعد النيابة فيها.

(1) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الخامس، ملحق الجلسة الحادية عشرة، تقرير لجنة فحص الطعون والتأكد من صحة النيابة ، 17 يناير 1949، ج 1، ص ص 253، 260 .

(2) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الخامس، ، الجلسة الحادية عشرة، تقرير لجنة فحص الطعون والتأكد من صحة النيابة ، 17 يناير 1949، ج 1، ص 227 .

(3) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الأول ، جلسة الافتتاح، خطاب العرش، 18 يناير 1945 ، ج1، ص 4.

كانت ترنو إليه الحكومة ؛ فأعاد فتح قضية الاستثناءات الوفدية ، فقدم تقريرًا للمجلس في يوليو 1945 - في استجوابه القديم الذي قدمه لمجلس الشيوخ وقت عضويته فيه عام 1943- عن تجاوزات النحاس وزوجته ووزير ماليته أمين عثمان ، بعد أن سُمح له بحكم عمله أن يطلع على السجلات الرسمية[1] ، وذكر في تقريره أن عثمان أمين سافر مع زوجته في رحلات خاصة مع عائلته إلى فلسطين على نفقة الحكومة المصرية وأن النحاس أمر بإعداد طائرة عسكرية لنقل ممرضة من بورسعيد إلى الإسكندرية لرعاية والدة زوجته،كما استأجر النحاس قطارات دون دفع تكاليفها تصل قيمتها إلى 4882 جنيه. وختم عبيد تقريره بالقول: " عندما يرتكب مسئول صغير في الحكومة جريمة طفيفة فإنه يطرد من وظيفته، في حين أن هؤلاء السادة البارزين الذين كانوا في السلطة قد ركزوا اهتمامهم على تمويل شئونهم الخاصة بأموال الدولة وهي أموال تعتبر أمانة عندهم. وكإهانة أخرى للشعب فإنهم يدَّعون الشرف والاستقامة"[2]. لقد أراد مكرم مدعومًا بموافقة البرلمان، أن يذهب إلى ما هو أبعد من التشهير بالوفد بمحاكمة زعيمه وكبار رموزه وهنا تدخلت السفارة البريطانية بلفت نظر الملك إلى أن الحكومة البريطانية لن تسمح بمحاكمة prosecution النحاس أو أي من وزرائه، مع علمها بمدى الفساد الذي استشرى في عهده؛ فكل هؤلاء شاركوا في وزارة تعاونت "معنا" إلى أقصى درجة في أصعب فترات الحرب"[3].

ولقد شهدت الجلسة الافتتاحية انتخاب رئيس المجلس ووكيليه وأعضاء اللجان، وسجلت عملية انتخاب قيادات المجلس سيطرة السعديين؛ فقد انتخب النائب السعدي " محمد حامد جودة" رئيسًا لمجلس النواب وظل محتفظًا بهذا المنصب من بداية الهيئة التاسعة حتى نهايتها كما انتخب النائب " علي أيوب" وكيلًا للمجلس منذ بداية الهيئة وحتى فبراير 1949، وانتخب في سكرتارية المجلس النائب " محمد أمين والي" . وجاءت لجان المجلس

---

(1) ملاك بدراوي، حيوية الرقابة المالية في البرلمان المصري (1952-1924)، بحث ضمن كتاب رؤية جديدة لمصر (1952-1919)، ترجمة عايدة الباجوري، المركز القومي للترجمة ، القاهرة، 2013. كان تقرير مكرم عبيد بناءً على تكليف حكومة النقراشي له بإعداد تقرير عن تصرفات الوزارة النحاسية. راجع مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الأول ، الجلسة الخامسة والعشرين 18 يونيو 1945 ، ج 2، ص 935.

(2) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الأول، ، الجلسة السادسة والعشرون، تقرير وزير المالية ، 2 و3 و4 يوليه 1945، ج 2، ص 985 وما بعدها

(3) F.O, 371/45917 , From Cairo to Foreign Office, 8 , July 1945.

لتشهد سيطرة السعديين طوال انعقاد الهيئة التاسعة ؛ فمثلًا لجنة الرد على خطاب العرش كان رئيسها " علي أيوب" ومعه " ممدوح رياض " , ولجنة الأوقاف تولاها "سعد اللبان" ، وتولى "سامح موسى" رئاسة لجنة المالية و "محمد حلمى الجيار" لجنة الشئون الاجتماعية[1] . كما حصل شركاء السعديين من الأحرار الدستوريين على نصيب مقبول برئاسة الدكتور هيكل لمجلس الشيوخ، وانتخب حامد العلايلي لوكالة مجلس النواب بالإضافة إلى تمثيل مقبول فى لجان المجلس[2].

وإذا انتقلنا إلى أهم القضايا التي تناولها البرلمان؛ فإن المسألة الاجتماعية جاءت على رأس أولوياته ؛ فقد عرفت السنوات التي أعقبت الحرب تفاقمًا للمشاكل الاجتماعية التي كان يعاني منها المجتمع المصري من قبل ، فما إن وضعت الحرب أوزارها حتى أُلقيت على كاهل المواطن المزيد من الأعباء؛ حيث أُغلقت كثير من الورش والصناعات ذات الصلة المباشرة بحالة الحرب مما أدى إلى زيادة عدد العاطلين، وارتفاع معدلات التضخم مع إطلاق يد البنك الأهلي في إصدار أوراق النقد وكذلك ارتفعت الأسعار مع انخفاض متوسط الدخل القومي للفرد. ونجم عن التضخم وارتفاع الأسعار أن تفشت المضاربة والانتهازية على أوسع نطاق، وحقق كبار الرأسماليين – سواء الأجانب أو المصريين- مزيدًا من الثراء. وقد كان هذا الواقع كفيلًا بولوج المسألة الاجتماعية سلم أولويات مصر ما بعد الحرب، وباتت المحور الذي عبرت التيارات السياسية المختلفة عن نفسها من خلال تصورها لحل تلك المسألة[3].

لقد أبان خطاب العرش عن وعي من بيدهم الأمر بوجود مشكلة اجتماعية عميقة، وإن عميت أبصارهم عن إدراك أسبابها الحقيقية وبالتالي تحديد الترياق المناسب حتى يبرأ المجتمع منها. فذكر الخطاب الأول للعرش أن " هناك اطراد في ارتفاع تكاليف المعيشة ارتفاعًا باهظًا... ولقد عمدت إلى حكومتي بزيادة إعانات غلاء المعيشة لصغار الموظفين والعمال، وعملت على استكمال الإنصاف المبتور الذي وضعته الحكومة السابقة. وعمدت إلى تخفيض أسعار الحاجيات الأولية كالسكر

(1) عبد العليم خلاف، الهيئة السعدية (حزب السعديين) 1953-1938، ص 535.
(2) مضابط مجلس النواب،دور الانعقاد الأول، جلسة الافتتاح، 18 يناير 1945، ص 18 وما بعدها.
(3) للمزيد راشد البراوي، حقيقة الانقلاب الأخير، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1952.

والكيروسين، ووضعت كادرًا خاصًا للعمال رفعًا لمستواهم الاجتماعي ورفعت علاوة غلاء المعيشة"[1].

وتم ترجمة ما ورد في استراتيجية الحكومة لعلاج تبعات المسألة الاجتماعية من خلال مجموعة من مشاريع القوانين التي تهدف إلى رصد اعتمادات مالية لصرف إعانات غلاء للعمال والموظفين[2]. ولقد لقيت هذه المشاريع معارضة من نواب الحزب الوطني "الجديد"، فأوضح النائب علي المنزلاوي أنه إذا كانت الحكومة وصلت في إعانة العامل إلى 100% فإن هذه النسبة لا توازي غلاء المعيشة الذي وصل إلى 300%. وعضده زميله في الحزب نور الدين طراف متهمًا الحكومة بأنها وضعت مشروع القانون دون أن يكون لديها فكرة تقريبية عن عدد العمال الذين سيشملهم هذا الإنصاف، ولا مقدار الأموال المطلوبة. ولقد شد النائب المستقل عطا عفيفي الأنظار إلى خطورة أن ينصب اهتمام الحكومة على العمال الحكوميين فقال: " لا يفوتنا أنه يوجد بجانب عمال الحكومة البالغ عددهم 85 ألف عامل، عمال آخرون يربو عددهم على ربع مليون يعملون في المصانع الأهلية والشركات، يقاسون البؤس" [3]. وما كان جواب الحكومة؛ إلا أن قالت: إنها شرعت في تقديم الإعانات كإسعاف للعمال، وحتى يستطيعوا أن يسايروا المستوى الإنساني للعيش ودافع نواب الحكومة عن هذا المسلك من باب أن هذا الاعتماد دفعة أولى ورسالة تطمئن العمال بأن الروح الديموقراطية والروح الاجتماعية قد تأصلت في البلاد[4].

وما بين المعارضين والمؤيدين، كان موقف النائب إسماعيل صدقي، رجل الرأسمالية الصناعية(•)غريبًا إلى حد كبير؛ حيث عارض مشروع القانون قائلًا: " يا ليت شعري!! ما هي الفائدة التي تعود على

---

(1) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الأول، ، جلسة الافتتاح، خطاب العرش، 18 يناير 1945،ج 1، ص 5.

(2) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الأول، ، الجلسة العشرون، مشروع قانون باعتماد مبلغ 535 ألف جنيه كإعانة غلاء معيشة ، 28،29 مايو 1945، ج 1، ص 730 وما بعدها

(3) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الأول، ، الجلسة العشرون، مشروع قانون باعتماد مبلغ 500 ألف جنيه إصلاح كادر الموظفين ، 28 ، 29 مايو 1945، ج 1، ص 735 وما بعدها

(4) مضابط مجلس النواب ، مشروع قانون باعتماد مبلغ 500 ألف جنيه إصلاح كادر الموظفين، ص 734.

•) كان صدقى عضوًا في مجلس إدارة 26 شركة منها شركة الغزل الأهلية التي كان يرأسها سلفاجو (وهي شركة بريطانية) ، للمزيد ماجدة بركة، الطبقة العليا بين ثورتين (1919-1952)، ترجمة محمود ماجد، المركز القومي للترجمة ، القاهرة، 2009، ص 65.

العامل من أن يُعطَى 7 جنيهات تقريبًا مرة واحدة يقبضها وينفقها في وقت قصير؟ فإذا كان هذا المبلغ البسيط سيفيده في يومه فلن يفيده في غده... إنه أنفع وأبقى للعمال الحكوميين- وأكثرهم في القاهرة والإسكندرية أن تنشئ لهم الحكومة منشآت اجتماعية وصحية وتعاونية" [1] .

وما إن صار صدقي على رأس الوزارة، حتى نسي ما كان يدعو إليه بالأمس؛ فدفع إلى النواب بمشاريع قوانين – لا تختلف عما استنكره- لزيادة اعتمادات الحكومة لدفع إعانات غلاء معيشة للموظفين والعمال[2] ورفع اعتمادات مواجهة غلاء المعيشة لتصل إلى 10.5 مليون جنيه[3].

وعندما ظهر تذمر العمال من تجاهل الحكومة لمطالبهم الحقيقية (*•) شرعوا في الإضراب؛ فدفع صدقي بحزمة من القوانين للبرلمان لمعاقبة المضربين ومكافحة الشيوعية؛ باعتبارها محرك تلك الإضرابات[4]. ولقد وجدت تلك التشريعات كثيرًا من المؤيدين ؛ حيث استنكر هؤلاء النواب هذا الأسلوب – الإضراب- في المطالبة بالحقوق[5]. على حين، بقيت قلة من النواب مؤمنة بمطالب العمال، من هؤلاء النائب المستقل محمد الدمرداش شندي(*)؛ حيث بادر مع عدد من زملائه النواب وهم (حسين سعيد، عبد المنعم فرج، محمد صقر، شمس الدين عزام) بتكوين هيئة لدراسة شئون عمال الإسكندرية، تمخض عنها تقرير، عرض المساوئ التي يتعرض لها

---

(1) مضابط مجلس النواب ، مشروع قانون باعتماد مبلغ 500 ألف جنيه إصلاح كادر الموظفين، ص 739.

(2) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الثاني ، الجلسة الثانية والثلاثون، ج 3، مشروع قانون باعتماد مبلغ 3.7 مليون جنيه لصرف إعانات غلاء معيشة ،24، 25 يونيه 1946، ص 2495.

(3) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الثاني ، الجلسة الثامنة والثلاثون، ج 3 مشروع قانون باعتماد مبلغ 10.5 مليون جنيه ، أول يوليو 1946، ص 2979.

*•) كانت مطالب العمال تنحصر في تحديد ساعات العمل ب 8 ساعات، وتحسين ظروف العمل ، وزيادة الإجازات، ورفع الأجور. عبد المنعم الغزالي، تاريخ الحركة النقابية 1899-1952، القاهرة، 1968، ص 213. وللمزيد طه سعد عثمان، الإضرابات في مصر زمن الأربعينات، دار العربى للنشر والتوزيع ، القاهرة، 1998.

(4) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الثاني ،ج 4، الجلسة الأربعون، ج 16،4 يوليو 1946، ص 3130.

(5) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الثاني ،ج 4، الجلسة الأربعون، ج 16،4 يوليو 1946، ص 3210.

*) كان شندى قد عمل مهندسًا فنيًا بشركة الأهلية منذ عام 1934، وتم اعتقاله عام 1942 وقضى 26 شهرًا بالسجن نظرًا لنشاطاته العمالية. مضابط مجلس النواب دور الانعقاد الثاني ،ج 1، الجلسة الثالثة عشرة، ج 28،1، 29، 30 يناير 1946.

العمال، مؤكدًا أنها لا تقف عند حد المظالم الاقتصادية وزيادة ساعات العمل، وإنما تتعداها إلى أمور لا إنسانية ؛ كوجود حنفية واحدة لقرابة 850 عامل[1]. ومع ذلك استمرت الحكومات في وضع حلول جزئية للمسألة الاجتماعية، فقدمت للنواب مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ 150 ألف جنيه زيادة على الاعتماد المدرج ضمن أعمال مصلحة المباني لإنشاء مساكن للعمال[2].

ولقد أبانت تلك الهيئة النيابية عن كثير من المشاريع الرائدة لحل المسألة الاجتماعية؛ فمنذ البداية بشر وزير المالية مكرم عبيد نواب الأمة بكثير من الإصلاحات التي اشتمل عليها مشروع الميزانية لعام 1945 حيث مشروعات للتخفيف عن صغار الفلاحين وبيع أراضي الحكومة لهم بشروط سخية مع فرض ضرائب تصاعدية تحقيقًا للعدالة الاجتماعية [3] مؤكدًا في الوقت نفسه أن الضريبة التصاعدية ستكون معقولة وعادلة تنصف الفقراء ولا تظلم الأغنياء[4]. وبالفعل بدأت الوزارات طوال تلك الهيئة النيابية في تقديم المشاريع الإصلاحية؛ مثل مشروع توزيع أراضٍ على صغار الفلاحين؛ حيث أعلنت وزارة النقراشي على مسامع النواب في خطاب العرش في نوفمبر 1945 عن نيتها توزيع نصف مليون فدان من أطيان الدولة على المزارعين وبخاصة صغار المزارعين والمعدمين منهم بأيسر الشروط، وأنها خصصت جزءًا من أراضيها المستصلحة لتوزيعها على المعدمين نظير دفع قسط لا يزيد عن قيمة الضريبة السنوية المربوطة على الأرض حتى يتم التسديد، وتوزيع جزء من الأراضي على خريجي المعاهد الزراعية[5]. ولقي هذا المشروع استحسان النواب فقدم النائب السعدي سيد مرعي اقتراحًا بتوزيع مزيد من أراضي الإقطاعيات الزراعية على المعدمين، وأكد أن مشروعه هو الوسيلة الوحيدة لزيادة الملكية الزراعية الصغيرة" وضرب المثل بما حدث في كفر سعد وتوزيع الملك 2900 فدان على 5000 شخص[6]. كما وافق البرلمان بالإجماع على

---

(1) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الثاني ،ج 1، الجلسة الثالثة عشرة، ج 1،28، 29، 30 يناير 1946.

(2) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الخامس ،ج 1، الجلسة الثامنة، 27 ديسمبر 1948، ص 105.

(3) الأهرام، بيان وزير المالية عن الميزانية، برلمانيات، 16 مايو 1945، ص 2.

(4) الأهرام، وزير المالية يتم بيانه عن الميزانية، برلمانيات، 17 مايو 1945، ص 2.

(5) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الثاني، خطاب العرش ، 12 نوفمبر 1945، ص 6.

(6) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الخامس، الجلسة الحادية والعشرون، 30 مايو 1949، ج 1، ص 801. على الرغم من أن سيد مرعي عاد وهاجم الحكومة في

مشروع قانون حكومي يقضى بزيادة حد الإعفاء الضريبى على صغار ملاك الأراضي الزراعية، بحيث يعفى تمامًا كل ممول لا تتجاوز الضريبة المربوطة على أرضه جنيهين في السنة، وأما الممولون الذين تجاوزت الضريبة المربوطة على أراضيهم الجنيهين ولم تبلغ العشرة جنيهات ؛ فإنهم يعفون من مائتي قرش في السنة[1]. كما رحب النواب بمشروع وزارة النقراشي الثانية فرض ضريبة تصاعدية على الإيراد العام للشخص المصري أو الأجنبي [2]. كما أقر البرلمان مشروع قانون بتعديل القانون رقم 138 لسنة 1947 الخاصة بالشركات المساهمة؛ حيث منع القانون أي وزير أو موظف في درجة مدير عام فما فوقها قبل انقضاء ثلاث سنوات من تركه الوزارة أو الوظيفة أن يعمل كمدير أو عضو مجلس إدارة أو خبير أو مستشار في شركة من الشركات المساهمة التي تكفل لها الحكومة مزايا خاصة"[3].

ولم يقف النواب عند القبول بالمشاريع الإصلاحية للحكومة وإنما تعدوها إلى طرح مقترحات ذات طابع تقدمي؛ فالنائب السعدي سيد جلال قدم مقترحًا بفرض ضريبة تصاعدية على الأطيان التي تزيد عن 10 أفدنة[4]. والنائب المستقل عطا عفيفي قدم مقترحًا بقانون يقضي بفرض التزامات صحية واجتماعية على الملاك الزراعيين، لتحسين أحوال السكن وأسباب الصحة لدى من يعملون في أراضى كبار الملاك ، سواء أكانوا مقيمين في العزب الملحقة بتلك الأراضي أم في زمامها[5]. كما قدم عضو

واقعة كفر سعد، واتهم الوزير المسئول بالفشل في فحص المستفيدين بشكل ملائم مما سهل حصول عناصر غير مستحقة على الأراضي.

Robert Springborg, Family, Power, and Politics in Egypt: Sayed Bey Marei -His Clan, Client and Cohorts, Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1982,**p.136.**

(1) عبد العليم خلاف، الهيئة السعدية (حزب السعديين) 1953-1938، ص 404.

(2) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الأول، الجلسة الخامسة والعشرون، 18 يونيو 1945، ج 2، ص 941.

(3) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الخامس ،ج 1، الجلسة العاشرة ، 10 يناير 1949، ص 182.

(4) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الأول، الجلسة العاشرة، 12 مارس 1945، ج 1، ص 201.

(5) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الثالث، الجلسة الرابعة والثلاثون، 17 يونيو 1947، ج 4، ص 2778.

مجلس الشيوخ المستقل إبراهيم بيومي مدكور مشروع قانون خاص بتحديد الملكية وتنظيم الإيجارات[1].

لكن علينا القول أن سياسة الحكومة الإصلاحية لم تخرج عن نطاق بعض الإحساسات، وهو ما يعكسه استمرار السخط الشعبي[2]. كما أن سياسة الحكومة صارت ارتجالية أكثر منها مخطَطٌ لها ، بالرغم من إعلانها عن خطة السنوات الخمس؛ فلقد كان المشروع - بحسب خصوم الحكومة الوفديين - خدعة سياسية لإلهاء الشعب وصرف أنظاره عن الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية[3]. بل إن كل سياسيات الحكومة في مجال تحسين حالة الفلاح ووضع علاقة واضحة وعادلة بين المالك والمستأجر، كانت تكتيكًا لتفادي إصلاح جذري لمسألة الملكية الزراعية وإعادة توزيع الثروة[4]. كل هذا دفع النائب محمد حنفي الشريف إلى السؤال مبكرًا عن الخطوات الحكومية لتنفيذ برنامج السنوات الخمس. وكان الرد الحكومي يبعث على القلق؛ حيث أشار رئيس الوزراء إلى أنه قد شكلت لجنة من بعض حضرات وكلاء الوزارات برئاسة وزير الشئون الاجتماعية لدراسة مشروع السنوات الخمس[5] .

ومع كثرة أسئلة النواب عن مشروع السنوات الخمس تم تشكيل لجنة برلمانية لتقييم المشروع، وقدمت تقريرها للنواب الذي عد صفعة قوية للحكومة؛ حيث اعتبر الأعمال التي تم إنجازها لا تشكل برنامجًا موحدًا[6]. ولقد توالت الأسئلة والاستجوابات عن استراتيجية الحكومة حيال معالجة القضايا الاجتماعية؛ فالنائب السعدي إمام عبد اللطيف واكد طالب بوضع سياسة عامة مستقرة لمكافحة الغلاء؛ مؤكدًا أن السياسات الحكومية بها بعض التخبط ؛ ضاربًا المثل بسياسة وزير التجارة - في وزارة صدقي-

---

(1) إسماعيل محمد زين الدين، المسألة الاجتماعية في البرلمان المصري: دراسة نقدية في خطاب العرش 1936 – 1952، المكتب المصري للتوزيع، القاهرة، 1999، ص 60

(2) مارسيل كولومب، تطور مصر 1924- 1950، ترجمة زهير الشايب، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1972، ص 286.

(3) إسماعيل محمد زين الدين، المسألة الاجتماعية في البرلمان المصري، ص 57.

(4) Robert Springborg, Family, Power, and Politics in Egypt: Sayed Bey Marei -His Clan, Client and Cohorts, pp. 130, 135.

(5) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الأول، الجلسة العاشرة، 12 مارس 1945، ج 1، ص 201.

(6) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الثاني، الجلسة السابعة والثلاثون، 25 يونيو 1946، ج 4، ص 2878.

سابا حبشي، التي ساعدت المنتجين والشركات على حساب المستهلكين والفقراء[1].

كما لجأت الحكومة إلى سياسات الآماد البعيدة، فمشروع توفير مياه شرب صحية قدر له تكلفة تجاوزت ستة عشر مليونًا من الجنيهات ينتهي العمل فيها خلال إحدى وعشرين سنة[2]. كما أن التشريعات الحكومية جاءت مبتورة، كما في قانون تنظيم ساعات العمل بتسع ساعات؛ فلقد حدد المشروع أعمالًا بعينها يشملها القانون دون غيرها[3]. وكما في قانون كادر العمال الذي خص العمال بالحكومة دون سواهم، ولم يلتفت للعمال في القطاع الخاص أو أصحاب الخدمات السائرة[4]. ولقد انتقد الدكتور محمد مندور هذه المشاريع المبتورة بقوله : " منذ عهد قريب وقبل أن تنفض الدورة البرلمانية أذاعوا عن مشروع للتأمينات الاجتماعية للعمال، وهو مشروع ناقص ؛ لأنه أهمل أهم أنواع التأمين وهو التأمين ضد البطالة، كما اقتصر على عمال المصانع مهملًا ملايين الفلاحين" [5].

بل إن الحكومة التي حاولت أن تظهر أنها تُخْفض جناحها لمطالب الطبقات الفقيرة، قاومت وبشراسة أي مقترح برلماني من شأنه أن يقدم حلولًا جذرية لتلك المطالب، ويعد مقترح عضو مجلس الشيوخ السعدي "محمد خطاب" دليلًا علي ذلك. فلقد هدف خطاب من مشروعه - الذي قدمه لمجلس الشيوخ في فبراير 1944 إبان حكم الوفديين- إلى تحديد الملكية الزراعية بخمسين فدان فقط، لكن الحكومة حاربت المشروع بحجة أنها تعمل على توزيع أراضٍ علي صغار الفلاحين وتسعى لفرض ضريبة تصاعدية، ونجحت الحكومة في وأد المشروع بإحالته إلى لجنة خاصة لدراسته انتهت برفضه، ورفضت حكومة النقراشي التجديد لصاحب المقترح في عضوية مجلس الشيوخ وتم محاربته في انتخابات 1947 حتى أسقطته[6] .

---

(1) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الثالث، الجلسة الحادية عشرة، 13 يناير 1947 194، ج 1، ص 429.

(2) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الثالث، الجلسة الحادية عشرة، 14 مايو 1947 ، ج 3، ص 1963.

(3) راشد البراوي، حقيقة الانقلاب الأخير، ص 83.

(4) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الثالث، الجلسة الخامسة والثلاثون، 23 يونيو 1947، ج 4، ص 2974.

(5) محمد مندور، مقالات في السياسة والاقتصاد 1941-1948، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1993، ص 233.

(6) عبد العظيم رمضان، الصراع السياسي والاجتماعي في مصر من قيام ثورة 1952 وحتى أزمة مارس 1954، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1988، ص 73.

بل إن خُطا الحكومة - فيما قطعته على نفسها من مشاريع- صارت وئيدة؛ مما حدا بالنائب المستقل عبد الفتاح عزام إلى القول إن مشاريع وأعمال الحكومة تسير سيرًا بطيئًا يشبه " السلحفاة"[1]. بل إن النائب ذاته انتقد كثرة الوعود الحكومية دون تحقيق فقال:" لقد وعدت الحكومة في خطاب العرش بأن تقدم للمجلس مشروع قانون بتحديد الإيجارات الزراعية ، ووعد أيضًا دولة النقراشي باشا عندما كان رئيسًا للوزارة بأن هذا التشريع سيقدم للمجلس ولم يقدم وأصبح الناس لا يثقون بهذه الوعود فلهذا نُريد الآن أن تحدد لنا الحكومة موقفها إزاء هذا التشريع "[2]. ومع نهاية الهيئة النيابية، بدأت ردود الحكومة - حول سياستها تجاه المسألة الاجتماعية- تعبر عن خواء جعبتها من الحلول، ففي معرض ردها على استجواب قدم بشأن سياستها تجاه الغلاء ومراقبة الأسعار، برأت ساحتها بالقول: " إن هناك موجة غلاء في العالم لا يمكن مقارنتها بنسبة غلائنا"[3].

******

وإذا عرجنا على رأس الأولويات، وهى القضية الوطنية ، فقد تعرضت لحالة تغير كيفي في طريقة معالجتها في تلك الفترة؛ فلقد أرسلت وزارة النقراشي في ديسمبر 1945 طلبًا لحكومة العمال البريطانية بقيادة كليمنت آتلي Clement Attlee (1945-1951) تلتمس فيه إعادة التفاوض من أجل تعديل معاهدة عام 1936، وفى إبريل 1946 أصدرت الحكومة البريطانية بيانًا أعربت فيه عن رغبتها في الدخول في مناقشات بهدف تنقيح المعاهدة[4]. وفي 6 مايو 1946 أعلنت لندن استعدادها لسحب جميع قواتها البرية والبحرية والجوية من مصر بما فيها منطقة قناة السويس؛ مما شكل أرضية لمفاوضات إسماعيل صدقي مع بيفن والتي انتهت بمشروع معاهدة تنص في إحدى موادها على جلاء المحتل في غضون ثلاث سنوات[5] . وقد أسهم ذلك في رفع سقف المطالب الوطنية، وهو ما عبر

---

(1) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الثالث، الجلسة الحادية عشرة، 14 مايو 1947 ، ج 3، ص 1963.

(2) منصور عبد السميع، حزب الكتلة الوفدية ، دار الوثائق والكتب القومية، القاهرة، 2005، ص 221.

(3) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الخامس، الجلسة السابعة ، 21 ديسمبر 1948 ص 96.

(4) Rami Ginat, Egypt's Efforts to Unite the Nile Valley: Diplomacy and Propaganda , 1945-47, Middle Eastern Studies, Vol. 43, No. 2 ,Mar., 2007, p. 195.

(5) جمهورية مصر، القضية المصرية 1882-1954، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1955، ص 536.

عنه صراحة النحاس في مفاوضة وزارته مع بريطانيا (1951-50) بقوله: " لقد اتفقتم مع صدقي باشا على أن يتم الجلاء التام في سبتمبر سنة 1949 فكيف يمكن أن أقول للشعب غير ذلك؟[1]. الأمر الذي اضطر وزارة الوفد إلى إلغاء معاهدة 1936 في أكتوبر 1951؛ مما فتح المجال للعمل المسلح ضد قوات الاحتلال.

ويكاد يكون الخطاب الأول للعرش في تلك الهيئة البرلمانية قد خلا تمامًا من أية إشارة لاستراتيجية الحكومة تجاه قضية الجلاء، وكان لزامًا على النابهين من أعضاء البرلمان أن يستوضحوا موقف الحكومة. فتقدم النائب نور الدين طراف باستجواب لرئيس الوزراء بشأن موقف الحكومة إزاء المعاهدة المصرية واستكمال استقلال البلاد[2]. وطلبت الحكومة التأجيل مدة ثلاثة أسابيع، وانقضت الأسابيع الثلاثة وفوجئ النائب بأن قضيته لم تدرج في جدول الأعمال، فتساءل عن سبب ذلك فرد رئيس البرلمان مستنكرًا: "رئيس البرلمان لا يستجوب، ومع ذلك الحكومة طلبت التأجيل"[3]. في الوقت نفسه كان مجلس الشيوخ يشهد التساؤل نفسه، حيث قدم الشيخ عن الحزب الوطنى "عبد الرحمن الرافعي" استجوابًا للحكومة يوم 9 يونيه 1945 يسأل عن السبب الذي دعا الوزارة إلى عدم المبادرة بالمطالبة بأهداف مصر الأساسية وفي مقدمتها الجلاء وتحقيق وحدة وادي النيل، ومتى يحين الوقت لتطالب بهذه الأهداف[4].

وما كادت الحكومة تفلت من شراك النواب عبر سلاح التسويف، حتى فوجئت بخصومها الوفديين يكيلون لها الاتهامات بمهادنة الاحتلال، بل إن النحاس بادر بإرسال برقية للسفير البريطانى في 23 يوليو يطلب منه الجلاء عن مصر وتحقيق وحدة وادي النيل. ولقد أدرك السفير البريطاني أن برقية النحاس تدخل في باب المكايدة السياسية والمزايدة التي عرفتها الحزبية المصرية[5]. ولقد تحقق للمكايدين والمخلصين ما أرادوا، وبات لزامًا على الحكومة أن تفصح للنواب عن مسلكها من أجل استكمال استقلال البلاد. وبدأ النقراشي حديثه في البرلمان مستنكرًا على النواب استجوابهم

---

(1) جمهورية مصر، القضية المصرية 1882-1954، ص 599.

(2) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الأول، الجلسة الحادية والعشرون، 30 مايو 1945، ج 1، ص 801.

(3) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الأول، الجلسة السادسة والعشرون، 30 يونيه 1945، ج 2، ص 990.

(4) عبد الرحمن الرافعي، مذكراتي 1889- 1951، دار أخبار اليوم، القاهرة، 1989، ص 163.

(5) F. O 371/ 45923, From Egyptian Department to Lord Killearn, 12 August 1945.

فقال: " إني لأعجب أن تكون الأهداف القومية محل سؤال أو استجواب كأنه قد حدث بشأنها حدث أو جد فيها جديد؛ ذلك أن الذي أعلمه ويعلمه كل مصري أن الأهداف القومية محددة منذ هبت البلاد تطالب باستقلالها وأن الإجماع قد انعقد عليها... ولا تتوقع الحكومة أي صعوبة في مفاوضة بريطانيا العظمى لأنها تلمس ما تكنه بريطانيا نحو مصر من حسن النوايا وخالص الصداقة. ومصر تحرص على الاحتفاظ بصداقة بريطانيا ومحالفتها"[1]. وعندما حاول أحد النواب أن يسأل رئيس الوزراء عن أسباب عدم مصارحة الحكومة للجانب البريطاني- حتى الآن- في مسألة تعديل المعاهدة، قوبل بمقاطعة من نواب الحكومة. وما كان أحد يظن أن يساند هذا المطلب أحد حلفاء الوزارة إسماعيل صدقي ، حيث قال صراحة إن الحكومة تعد بعدم التواني في مصارحة الجانب البريطاني، ولكن أقول للحكومة أنها توانت فعلًا. هنا استعادت المعارضة قوتها فقام النائب عبد المجيد الشرقاوي خطيبًا: " إني أطالب في حالة فشل المفاوضات أن يقاطع المصريون جميعًا الحكم، بل أن يعتبروا الحكم في ظل الإشراف البريطاني جريمة"[2]. ويرصد تقرير بريطاني وقائع تلك الجلسة، ويعلق عليها بالقول : " إن خطاب النقراشي -أمام النواب في البرلمان- عن الاستقلال والسودان بدا معتدلًا moderation ؛ ولعل مرجع ذلك إلى أن الملك وحكومته يعتقدان أن هذا الهياج من أجل إعادة النظر في المعاهدة مجرد هراء nonsense "[3].

ومع الإعلان في الثامن من أكتوبر عام 1945 عن دورة غير عادية للبرلمان، ارتعدت فرائص الاحتلال ظنًا منه أن أمر بقائه في مصر هو ما دعا الحكومة لدعوة النواب للاجتماع على عجل. وعلى الفور طمأن السفير عبد الفتاح عمرو البريطانيين ، وأكد لهم، أنه ليس من أجل قضية الجلاء اجتمع البرلمان[4]. ولعل مصدر القلق الإنجليزي هي تلك الدعاية الوفدية، التي سربت للصحافة أن الجلسة ستتطرق إلى قضية المفاوضات، ولما تبين الجميع الأمر وأن الحكومة عازمة على تجاهل قضية المفاوضات؛ ظهر مدى خيبة الأمل الوفدية في إحراج الحكومة وظهر ذلك

(1) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الأول، الجلسة الرابعة والثلاثون، 6، 7 أغسطس 1945، ج 2، ص ص 1624 ، 1628.

(2) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الأول، الجلسة الرابعة والثلاثون، 6، 7 أغسطس 1945، ج 2، ص ص 1628، 1640.

(3) F. O 371/ 45923, From Egyptian department to Lord Lord Killearn, 12 August 1945.

(4) F . O 371/ 45926, From Foreign office to Cairo, Meeting with Ambassador Abdel Fattah Amr, 14, Oct. 1945.

في كلمة عضو مجلس الشيوخ الوفدي صبري أبو علم ؛ حيث قال: " شاءت الأقدار ألا تجعل لصيحة الرأي العام صدى في أذن الحكومة؛ فتجعل لمصير البلاد ولحقوق البلاد ولقضية البلاد نصيبًا متواضعًا في جدول أعمال الدورة"[1].

وبالفعل جاء الأمر الملكي ليوضح أن أسباب دور الانعقاد غير العادي ؛ هو النظر في المرسوم بمشروع القانون الخاص بالموافقة على ميثاق الأمم المتحدة الموقع عليه بسان فرانسيسكو والتصديق على المراسيم بالقوانين الصادرة بعد انتهاء دور انعقاد البرلمان الأخير وعددها 26 مرسومًا[2]. وجاء في ديباجة المرسوم الملكي لتوضيح سبب العجلة؛ فذكر:" إن سبب عقد دور الانعقاد غير العادي، الاعتقاد أن الحكومة لم تشأ أن تطيل أجل دور الانعقاد العادي لحين نظر ميثاق الأمم المتحدة؛ لاعتقادها أنه لا يوجد هناك ضرورة خاصة بإتمام التصديق على الميثاق قبل الميعاد الذي يستأنف فيه البرلمان دور انعقاده العادي. لكن اللجنة التنفيذية للجنة التحضيرية التي عهد إليها في إعداد الترتيبات اللازمة لعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة ووضع جدول أعمالها ، أبلغت القاهرة بضرورة إيداع وثائق التصديق على الميثاق في واشنطن في منتصف أكتوبر ؛ فلم يكن للحكومة في هذه الظروف مندوحة عن الإسراع لدعوة حضراتكم؛ ليمكن إيداع وثائق التصديق المصرية في الأجل المضروب ولكي لا تتخلف مصر عن الاشتراك في مداولات اللجنة التحضيرية وفيما يليها من اجتماعات"[3].

ومع استهلال دور الانعقاد الثاني بخطاب العرش، أبانت الحكومة للنواب عن نيتها الدخول في مفاوضات مع الجانب البريطاني من أجل تحقيق الاستقلال[4]. وفي المقابل، كانت القاهرة تحاول سرًّا عبر سفيرها عبد الفتاح عمرو إقناع الحكومة البريطانية بذلك، ولما أن جاء البشير - على لسان وزير الخارجية البريطاني بيفن - بقبول لندن إعادة النظر في معاهدة 1936 [5]، أرسل النقراشي مذكرة في 20 ديسمبر 1945 إلى

---

(1) مضابط مجلس الشيوخ، دور الانعقاد غير العادي، الجلسة الثانية، 11 أكتوبر 1945، ص 29.

(2) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد غير العادي، جلسة الافتتاح، 8 أكتوبر 1945، ص 3.

(3) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد غير العادي، جلسة الافتتاح ، 8 أكتوبر 1945، ص 5.

(4) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الثانى، جلسة الافتتاح، 12 نوفمبر 1945، ص 5.

(5) F. O 371/ 45929 From to Lord Killearn , Egyptian affairs, Cairo, 10 December 1945.

لندن يطلب فيها رسميًّا إعادة النظر في معاهدة 1936[1] ، ومضى يخبر النواب بذلك[2]. لكن الرد الرسمي البريطاني جاء محبطًا؛ حيث أظهر تجاهله للحقوق المصرية بإعلانه أن المبادئ الأساسية التي قامت عليها المعاهدة سليمة في جوهرها[3].

ورغم هذا الصلف البريطاني، حافظ النقراشي على تفاؤله، ففي معرض رده على سؤال في مجلس الشيوخ، حول سبب بقاء قوات الاحتلال في مصر؛ أوضح رئيس الوزراء أن الحكومة البريطانية قبلت فتح باب التفاوض للنظر في المعاهدة وأن حكومته يجب أن تبادر في الدخول في هذه المفاوضات، لكن لم تمهل المظاهرات الشعبية واستقالة العديد من الوزراء النقراشي لكي يبدأ تلك المفاوضات[4]. ومع تولى صدقي رئاسة الوزراء أظهر الجانب البريطاني بعض المرونة بتحريك القوات البريطانية خارج المدن إلى منطقة القناة وتغيير السفير البريطانى لامبسون[5] .

ولقد ظلت جولات مفاوضات "صدقي بيفن" وكواليسها بعيدة عن النواب، حتى إن خطاب العرش لحكومة صدقي جاء يعج بالعموميات والأماني في معرض حديثه عن القضية الوطنية فذكر: " وإني لعظيم الأمل أن تكلل المفاوضات الحالية بالنجاح، حتى تتوثق عرى الصداقة بين المملكة المصرية وبريطانيا... وأن تعقد معاهدة تحالف تقيم علاقاتها على أسس أكثر صلاحية لتنمية هذه الصداقة في ظل احترام الحقوق ورعاية المصالح المشتركة" [6]. وهنا حاول النواب - على اختلاف مشاربهم الحزبية - استجلاء الأمر، فتساءل النائب السعدي علي أيوب عما وصلت إليه

---

(1) حامد سلطان، مذكرة عن سير المفاوضات بين المملكة المصرية والمملكة المتحدة بريطانيا العظمى وشمال أيرلندة ديسمبر 1945- يناير 1947، القاهرة، ب ت، ص ص 1، 5.

(2) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الثاني، الجلسة التاسعة، 7 يناير 1946، ص 490. يبدو أن بيان الحكومة في تلك الجلسة لم يقنع النواب ، مما استدعى النائب فكري أباظة لتقديم استجواب لرئيس الوزراء بشأن موقف الحكومة السلبي من مسائلنا العليا وهو الاستجواب الذي تم تأجيله لمرتين دون أن يناقش. مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الثانى، الجلسة الحادية عشرة ، 14 يناير 1946، ص 646.

(3) هدى جمال عبد الناصر، الرؤية البريطانية للحركة الوطنية 1936- 1952، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1987، ص 203.

(4) محمد عبد الحميد الحناوي، معركة الجلاء ووحدة وادي النيل (1945-1954)، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1998، ص ص 65، 67.

(5) F. O 371/ 53285, From Mr. Bevin to Mr. Howe "Negotiations' for revision of Anglo- Egyptian treaty, 19 Feb. 1946.

(6) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الثالث، جلسة الافتتاح ، خطاب العرش، 14 نوفمبر 1946، ص 5.

المفاوضات مبديًا استياءه من حجبها عن الجمهور قائلًا:" لقد ناقش البرلمان الإنجليزي المفاوضات الجارية... وإنه من الطبيعي أن تكون اللهفة في قلوبنا قوية على أن نستجلي من الحكومة الموقف على حقيقته، وأن نناقشها الحساب عما وصلت إليه، فإن لم تكن قد وصلت إلى شيء طلبنا منها أن تقدم أسبابًا نقدرها من أجلها، وإلا أخذناها بسحب الثقة"[1]. وعندما حاول أحد النواب الدفاع عن الحكومة بحجة أن المفاوضات لا تزال سرية قوبل بضجة ومقاطعة من النواب[2] ومع ذلك نجحت الحكومة في تأجيل مناقشة الاستجواب أسبوعًا .

وفى يوم جلسة الاستجواب، كان وضع صدقي يرثى له؛ فقد تصدعت جبهة المفاوضات بخروج سبعة منها ؛ مما دفع الرجل لإصدار مرسوم بحل وفد المفاوضات . وكان حزب الوفد يواصل سياسة تقليب الرأي العام ضد صدقي ومفاوضاته، وكانت الحركة الجماهيرية من طلاب وعمال على أشدها[3] . حتى إن الرجل سبقه إلى مجلس النواب بيان من جبهة شباب وادي النيل يدعو النواب إلى رفض مشروع المعاهدة[4]. ومع ذلك وصل صدقي إلى قاعة مجلس النواب رابط الجأش وطالب بجلسة سرية لمناقشة المفاوضات، وما إن انتهت الجلسة حتى تقدم بعض النواب بمقترح جاء نصه : "يقرر المجلس الثقة بالحكومة ويطلب إليها المضي في جهودها المؤدية إلى تحقيق الأهداف القومية بالجلاء ووحدة وادي النيل"[5].

ولقد أدرك نواب المعارضة مبكرًا تأييد الائتلاف النيابي لصدقي (الأحرار والسعديين)؛ فانسحب قرابة 55 نائبًا عن تلك الجلسة معترضين على سرية الجلسة، ولعل علم النواب المنسحبين بتأييد الائتلاف النيابي جاء من خلال موقف رئيسي حزبي الأحرار والسعديين من وفد المفاوضات قبل يوم من عقد الجلسة؛ حيث فضل هيكل والنقراشي البقاء مع صدقي في الوفد بعد انسحاب الأعضاء السبعة[6]. ولعله قد صدق حدس النواب، فلقد

---

(1) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الثالث، الجلسة الثانية، 19 نوفمبر 1946، ص 35.

(2) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الثالث، الجلسة الثانية، 19 نوفمبر 1946، ص 37.

(3) Rami Ginat, Egypt's Efforts to Unite the Nile Valley: Diplomacy and Propaganda , 1945-47 pp. 195, 199.

(4) سيرانيان، مصر ونضالها من أجل الاستقلال 1945- 1952، ترجمة عاطف عبد الهادي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ب ت ، ص 188.

(5) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الثالث، الجلسة الثالثة، 26 نوفمبر 1946، ص 40.

(6) سيرانيان، مصر ونضالها من أجل الاستقلال 1945- 1952، ص 188.

انبرى النقراشي يوضح للنواب مزايا مشروع المعاهدة واتفاقه مع مصلحة البلاد، حتى إن صدقي أكد أن بيان رئيس الحزب السعدي كان له أكبر الأثر في توجيه رأى النواب نحو الثقة بالحكومة[1]. وبالفعل وافق على مقترح إعطاء الثقة 159 نائبًا وامتنع ثلاثة عن التصويت[2]. ولم تكن تلك الثقة الممنوحة لتثني الجماهير عن سعيها لإسقاط مشروع المعاهدة، بل إن النواب بنجاحهم في استدراج صدقي لإفشاء مفاوضاته مع الإنجليز قد عكروا صفو العلاقة بين المتفاوضين فصدقي لم يكن قادرًا على مواجهة النواب بكل بنود المعاهدة، ومن ثم لم يكن أمينًا في نقلها إلى النواب واكتفى بالحديث عن ثلاث وثائق فقط ولم يتطرق إلى باقي بنود الاتفاق، وهو أمر أزعج البريطانيين كثيرًا؛ مما أفشل المفاوضات وتقدم صدقي باستقالته[3].

لم ينتظر خليفة صدقي، النقراشي باشا استجواب النواب حول مسلكه تجاه القضية الوطنية وإنما سعى إليهم، موضحًا أنه سيكمل المفاوضات وإن فشل فسيلجأ إلى المحافل الدولية[4]. وأكد للشيوخ أن وحدة وادي النيل تنبعث من رغبة أهل الوادي ومشيئتهم وتتصل بوجود هدف مشترك وروابط شتى هي أقدم وأقوى من أن يُنال منها أو تفصم عراها[5]. وبدا بيان النقراشي أمام النواب مقنعًا إلى حد كبير حتى لنواب المعارضة[6]. ومع انتهاء معركة عرض قضية مصر في مجلس الأمن عاد

---

(1) إسماعيل صدقي ، مذكراتي، دار الهلال، القاهرة، 1950، ص ص 128، 129.

(2) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الثالث، ملحق الجلسة الثالثة، 26 نوفمبر 1946، ص 43.

(3) F. O 407/226, No. 10 From Mr. Bevin to Sir. Campbell, Anglo-Egyptian treaty negotiation, 12 March 1947.

الوثيقة البريطانية تشير إلى أن صدقي أعلن أنه لا توجد سوى الوثائق الثلاث التي دار الحديث بشأنها في الجلسة السرية، بالتالي فإن ذلك سيجعل من الصعب على حكومة صدقي- في المناقشة التالية لأخذها الثقة - الاعتراف بباقي وثائق المعاهدة التي وقعتها

" At the secret session Sidky would have to say that were no treaty documents other than those communicated to the chamber . Consequently . it would be difficult for Government to admit, in the subsequent ratification debate, that a further document had later been signed" .

(4) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الثالث، الجلسة السادسة، 16 ديسمبر 1946، ص ص 67، 77.

(5) مضابط مجلس الشيوخ، دور الانعقاد الثانى والعشرين، الجلسة السابعة، 23 ديسمبر 1946، ص ص 50، 65.

(6) F. O 407/226, No. 3, From Sir. Campbell to Mr. Bevin, Sudan issues: debate of the Egyptian chamber debate, 2 January 1947.

النواب لسؤال الحكومة عن قضية الجلاء. وجاء إثارة القضية هذه المرة من خلال الاستجواب الذي قدمه النائب فكري أباظة حول تصرفات الحاكم العام السوداني وموقف الحكومة من مشروع السودنة البريطاني فأوضح النقراشي للنواب أنه يعارض مشروع السودنة، وإن كان يقبل مؤقتًا الاشتراك في نظام يمهد للسودانيين طريقًا للحكم الذاتي، وأكد أنه لمس من السودانيين رغبة خالصة في وحدة وادي النيل[1].

وكان من المنتظر بعد عودة الجيش المصري من حرب فلسطين أن تعود القضية الوطنية لتتصدر أولويات الحكومة، لكن نواب المعارضة أصيبوا بخيبة أمل عندما استمعوا إلى خطاب العرش في نوفمبر 1948 وقد خلا من أي ذكر لسياسة الحكومة تجاه قضية جلاء المحتل[2]؛ مما حدا بالنائب فكري أباظة أن يستغل فرصة رد النواب على خطاب العرش، ليسأل الحكومة قائلًا: "جاء في الصفحة الأولي من خطاب العرش أن جلاء الجنود الأجنبية عن أراضي الوطن ووحدة مصر والسودان تحت التاج المشترك هي عقيدة أهل الوادي أجمعين من مصريين وسودانيين، وتعليقي على هذا أنه ليس المقصود من خطبة العرش أن تُسجل المبادئ التي سبق للحكومة أن سجلتها في خطب عرش سابقة؛ وإنما المقصود أن ترسم السياسة الجديدة لمعالجة القضية الوطنية " وقال أباظة متهكمًا :" إما أن الحكومة لا تملك سياسة، وإما أن الحكومة ترى أنه ليس من الجائز أن تكشف عن أوراقها حتى أمام نواب الأمة". وتحول الأمر إلى الهزل في موضع الجد؛ عندما حاول النائب السعدي شوكت التوني أن يلقي بالكرة في ملعب النائب السائل بقوله: "وما الخطة التي تقترحها"، وانجرف أباظة بسهولة في مخطط نائب الحكومة وانصرف عن سؤال الحكومة لشرح استراتيجيته تجاه القضية الوطنية[3].

أدرك نواب المعارضة أن الحكومة تراوغ، فقدم في الأسبوع التالي النائب نور الدين طراف استجوابًا للحكومة بشأن الخطوات التي اتخذتها لتحقيق الأهداف المصرية[4]، تلاه استجواب من النائب محمد حنفي

---

(1) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الرابع، الجلسة التاسعة، 6 يناير 1948، ص 318.

(2) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الخامس، جلسة الافتتاح، خطاب العرش، 18 نوفمبر 1948، ص 6.

(3) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الخامس، الجلسة السادسة، 14 ديسمبر 1948، ص 72.

(4) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الخامس، الجلسة السابعة، 21 ديسمبر 1948، ص 96.

الشريف يحمل نفس المعنى[1]، لكن الحكومة لجأت للتأجيل دون أن تناقش أيًّا من الاستجوابين. وانتهت تلك الدورة ومعها انقضت الهيئة دون أن يظهر لدى الحكومة سياسة واضحة تجاه القضية الوطنية.

ولقد شهدت تلك الهيئة مناقشة بعض القضايا ذات الطابع الدولي والإقليمي، فمن القضايا ذات الطابع الدولي المناقشات التي احتضنتها جلسات دور الانعقاد غير العادي ، قضية التوقيع على ميثاق سان فرانسيسكو؛ فلقد تم استهلال الجلسة الأولى لتلك الدورة، بتلاوة برقية رئيس مجلس النواب إلى رئيس مجلس العموم البريطاني بالتهنئة بمناسبة تحقق النصر الكامل للحلفاء باستسلام اليابان، ومما جاء فيها: " إننا نشعر في هذه اللحظة السعيدة بالفخر بما بذلتم من جهود رائعة وما أدركتم من فوز حاسم؛ فحليفتكم مصر تشعر من ناحيتها بالفخر بما بذلت في معاونتكم ومعاونة قضيتكم من مؤازرة صادقة[2]. وتلا رد "هاردل فارجاهار" على رسالة حامد جودة بإعرابه عن الآمال الطيبة في المستقبل[3]". والأمر نفسه فعله رئيس مجلس الشيوخ ، فأبرق إلى رؤساء مجلس اللوردات البريطاني والشيوخ الأمريكي والاتحاد السوفيتي والجمعية الاستشارية الفرنسية ، ورئيس الدولة الصينية يهنئهم جميعًا بالظفر في الحرب[4].

بدأ نقاش النواب للميثاق بعرض من وزير الخارجية عبد الحميد بدوي للمناقشات التي دارت في مؤتمر يالتا بين الحلفاء مبينًا أهم ما حواه الميثاق داعيًا النواب للموافقة على الميثاق لما فيه من خير كبير لمصر وتعزيز لمكانتها بين الدول". ثم بدأت المناقشات ، بكلمة النائب عن الحزب الوطني فكري أباظة الذي أعاد إلى الأذهان شعارات الحزب القديمة، عندما دعا إلى تحقيق الجلاء والاستقلال الصحيح قبل الانضمام لتلك المحافل الدولية[5] . عندها انبرى النائب إسماعيل صدقي متسائلًا : "هل يليق بنا إذا عرض علينا هذا الميثاق، وهذه ديباجته، ألا نقره؟! أظن لا, وكيف لا نقره ، ومبادؤه هي ما نطالب بها نحن الضعفاء؟! كيف نقبل يا حضرات

---

(1) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الخامس، الجلسة الثامنة، 27 ديسمبر 1948، ص 104.

(2) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد غير العادي، جلسة الافتتاح ، 8 أكتوبر 1945، ص 8.

(3) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد غير العادي، جلسة الافتتاح، 8 أكتوبر 1945، ص 8.

(4) مضابط مجلس الشيوخ، دور الانعقاد غير العادي، جلسة الافتتاح ، 8 أكتوبر 1945، ص 3.

(5) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد غير العادي، الجلسة الثانية، 10 أكتوبر 1945، ص ص 30، 37.

النواب الانضمام لتلك العصبة ونرفض قبول الاشتراك في هذه الجامعة الجديدة ؟! إن الانضمام يعني تسجيل استقلالنا والاعتراف به في وثيقة دولية[1] . ولقد شايع رأي فكرى أباظة النائب المستقل عبد الحليم أبو سيف راضي الذي قال بوضوح: " لا أرى فائدة لبلد كمصر أو أي بلد في وضع مصر، من الاشتراك في هذه الهيئات الدولية ؛ فقد دلت التجارب أن المعاهدات والمواثيق هي معاهدات ومواثيق ما دامت تجلب نفعًا للدول العظمى". وعضد النائب عن الحزب الوطني محمد محمود جلال تلك الدعوى قائلًا: " واضح جدًا أن الظروف التي نشأ فيها هذا الميثاق تبعده عن المعنى الذي أملناه". وشاركه الرأي رفيقه في الحزب عبد العزيز الصوفاني قائلًا: "إن اعتراضنا هو اعتراض المجاهدين الذين ذاقوا المر من هذه الألفاظ الخلابة والوعود المعسولة"[2].

وكانت أصوات المعارضة داخل مجلس النواب للميثاق أعلى من مجلس الشيوخ، مدفوعة بكثرة نواب الحزب الوطني في مجلس النواب. فلقد تمحورت معارضة الشيوخ في النائب عن الحزب الوطني عبد الرحمن الرافعي الذي لخص الميثاق ببراعة بقوله: "إن جماعة من الدول انتصرت في هذه الحرب الأخيرة ، ولهذه الجماعة نفوذ منبسط على جميع أرجاء العالم، وقد أرادت بهذا الميثاق إقرار الحالة الراهنة؛ فما فائدتنا في إقراره"[3]. وأسدل الستار على مناقشة الميثاق في البرلمان بموافقة 161 نائبًا ورفض 12 وامتناع عضو واحد عن التصويت، بينما رفض شيخان فقط الميثاق ووافق 94 شيخًا. ومن ثم ظفرت الحكومة بأغلبية كاسحة، سمحت لها بالانطلاق لتودع وثائق التصديق المصرية في الأجل المحدد لها[4].

كما شهدت تلك الهيئة تفاعلًا مع تطورات القضية الفلسطينية حيث طالب النائب فكري أباظة مبكرًا عام 1946 الحكومة بتوضيح سياستها حيال القضية الفلسطينية[5]. وفي الأول من ديسمبر 1947 استنكر البرلمان

---

(1) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد غير العادي، الجلسة الثانية، 10 أكتوبر 1945، ص ص 30 ، 34.

(2) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد غير العادي، الجلسة الثانية، 10 أكتوبر 1945، ص ص 30 ، 34.

(3) مضابط مجلس الشيوخ، دور الانعقاد غير العادي ، الجلسة الثانية، ، 11 أكتوبر 1945 ، ص 19.

(4) حمادة محمود إسماعيل، مصر وميثاق الأمم المتحدة 1945، عدد 23، مجلة كلية الآداب ، جامعة المنصورة، 1998، ص 155.

(5) مجلس الشعب، المواقف البرلمانية للمرحوم محمود فكري أباظة (1926-1949)، المطابع الأميرية، القاهرة، 1982، ص 828.

بغرفتيه قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة ودعا إلى التمسك بوحدة فلسطين العربية[1]. ونادى نواب المجلس بوجود قوة عسكرية عربية وتقوية الجيش المصري ، ولو عبر ضريبة استثنائية من أجل فلسطين[2]. بل إن أعضاء مجلس الشيوخ قرروا بالإجماع التبرع بمكافأة ثلاثة أشهر دعمًا للفلسطينيين[3]. ووافق البرلمان بالإجماع على اشتراك مصر في الحرب، ولم يسمع أي صوت معارض إلا من إسماعيل صدقي بحجة عدم الاستعداد الجيد بالنسبة للجيش المصري[4]. وفى 11 مايو 1948 وافق النواب على قرض يؤخذ من الاحتياط العام بقيمة 4 ملايين جنيه من أجل زيادة نفقات الجيش المصري المرابط على الحدود الشرقية[5].

ولقد وضح جليًّا مدى اهتمام النواب بقضايا الحريات؛ فلقد قاوم النواب سياسة القمع التي تعرض لها المعارضون لا سيما ما تعلق منها بالحركة الطلابية التي اشتعل أورها بالتواكب مع مفاوضات " صدقي-بيفن" ، فقدم النائب محمد حنفي الشريف استجوابًا ضد وزير الخارجية بشأن الحوادث التي وقعت بين الشرطة وطلاب جامعة فؤاد الأول في ديسمبر 1946، وعندما طالبت الحكومة التأجيل بحجة استمرار التحقيق بيَّن النائب لزملائه أن طلب التأجيل يأتي في الوقت الذي تصدر فيه الحكومة بلاغات رسمية فيها كل التفاصيل عن هذه الحوادث، وأكثر من هذا أن هذه البلاغات الرسمية قد وصلت إلى حد اتهام الطلبة صراحة ولا يخفى على حضراتكم ما في هذا من تأثير على سير التحقيقات[6]. وأظهر النائب مكرم عبيد قدرًا من الاستياء جراء طلب الحكومة بتأجيل مناقشة سؤاله عن حوادث الطلبة يوم 4 ديسمبر 1948 بحجة أن التحقيق لا يزال جاريًا، فقام مكرم وسط ضجيج ومقاطعة الأغلبية يوضح أن التحقيق لا يعني حجب الحقيقة فقال: " نحن – باعتبارنا رجال قضاء وقانون- أول من

(1) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الرابع ، جلسة الافتتاح، ، 12 نوفمبر 1947 ، ص 6.

(2) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الرابع ، الجلسة الرابعة، ، 29 ديسمبر 1947 ، ص 286 وما بعدها.

(3) مضابط مجلس الشيوخ، دور الانعقاد الرابع ، الجلسة الخامسة، ، 22 ديسمبر 1947 ، ص 48.

(4) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الرابع ، ج 3، الجلسة الثامنة والعشرون، ، 12 مايو 1948 ، ص 2146.

(5) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الرابع ، ج 3، الجلسة الثامنة والعشرون، ، 12 مايو 1948 ، ص 2192.

(6) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الثالث، الجلسة الرابعة، 2 ديسمبر 1946، ص ص 55، 60.

يحترم التحقيق، ولكن يخيل إليَّ أن هناك خطأ في فهم معنى التحقيق؛ فالتحقيق الذي تمنع مناقشته هو تحقيق المسئولية الفردية وهو من اختصاص النيابة، أما تحقيق المسئولية العامة، فلا يمكن أن يطلب التأجيل فيه، إذ لا شأن للنيابة والقضاء بها" [1]. ولما استفز كلام مكرم الحكومة استنكرت أن يرد النائب على طلبها بالتأجيل؛ بأن ينفذ إلى تحليل طبيعة الموضوع، وارتفعت حدة الكلام وسط صيحة حليف الأمس لممثل الحكومة: " لا أسمح لك أن تقاطعني ويجب أن نحترم أنفسنا ونحترم كرامة مجلسنا". هنا لجأ رئيس المجلس إلى أخذ التصويت على منع مكرم من الاسترسال في الكلام فوافقت الأغلبية وانسحبت المعارضة من المجلس[2].

كما دافع المجلس عن حرية الصحافة ووقف ضد مصادرة أو حظر الصحف، فقُدم للبرلمان العديد من الاستجوابات ضد مسلك الحكومة تجاه الصحافة، فلقد انتقدت المعارضة الوفدية في مجلس الشيوخ تعطيل حكومة صدقي العديد من الصحف، وكان من اللافت للنظر أن رئيس مجلس الشيوخ هيكل لم يعبأ بتحالفه مع صدقي وانتقد مسلك حكومته قائلًا: إن الفقرة التي استندت إليها الحكومة من الدستور (جواز إنذار الصحف أو تعطيلها وقاية للنظام الاجتماعي) هي استثناء من أصل المادة التي تحظر مراقبة الصحف أو تعطيلها، والاستثناء يجب أن يبقى في أضيق حدوده[3]. كما طالب النواب بإلغاء الأحكام العرفية، مما دفع الحكومة لأن تعلن على مسامع النواب أنها قررت إطلاق الحريات العامة وإلغاء الرقابة على الصحف[4]. ومع تجدد الإعلان عن الأحكام العرفية غداة حرب فلسطين، طالب النواب بالحد من سلطات رئيس الوزراء التي تخولها له الأحكام العرفية؛ وذلك بإلزام مجلس الوزراء بعرض القرارات التي تتخذ على البرلمان خلال أسبوع من تاريخ صدورها وتحديد مدة سريانها بعام واحد[5].

وإذا حاولنا أن نعطي تقييمًا عن أداء البرلمان طيلة هذه الهيئة وجدنا أن مطالعة اقتراحات النواب كانت أقرب إلى اختصاصات المجالس القروية والمجالس البلدية، فإن هي تسامت فأقرب إلى اختصاص البرلمانات

---

[1] مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الخامس، الجلسة السابعة، ج 1 ، 21 ديسمبر 1948، ص 94.

[2] مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الخامس، الجلسة السابعة، ج 1 ، 21 ديسمبر 1948، ص 96.

[3] محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 2، ص 273.

[4] مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الأول ، الجلسة الرابعة والعشرون، ، 12، 13 يونيو 1945 ، ص 855.

[5] مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الرابع ، ج 3، الجلسة التاسعة والعشرون، ، 12 مايو 1948 ، ص 2143 وما بعدها .

الإقليمية التي قامت للإصلاح الداخلي؛ فالنائب أحمد علي حسين عرابي مثلًا قدم في دورة الانعقاد الأولى قرابة 16 مقترحًا ؛ أعلاها إقامة مصرف في دائرته وأدناها تسيير قطار إكسبريس مصر للمنصورة[1]. ففي مختلف الجلسات تجد كثيرًا من الاقتراحات تدور حول ردم المستنقعات في كفور وقرى تستطيع مجالسها القروية أن تؤدى المهمة. وإن كان ذلك لا ينفي وجود كثير من المقترحات المستنيرة كمقترح القانون الذي قدمه سيد جلال بمحاكمة الوزراء إذا ارتكبوا أثناء تأدية وظائفهم جريمة تتصل بالخيانة العظمى في حق الدولة أو الاعتداء على الدستور ومخالفة أحكامه[2]. ومقترح النائب عبد الحليم محمود علي فرض ضريبة استغلال زراعي تأخذها الدولة من كبار الملاك لصالح صغار المزارعين[3]. كذلك مقترحات الضريبة التصاعدية وتأميم المرافق العامة التي عرضت في مجلس الشيوخ[4] .

وإذا انتقلنا إلى النشاط الرقابي للبرلمان، فإن الجزء الأكبر منه اتجه إلى السؤال وليس إلى الاستجواب ؛ ولعل تعليل "السوادي" لتلك الظاهرة يبدو مقبولًا عندما ذكر أن : " بعض النواب والشيوخ غير قادرين علي مزاولة الاستجوابات التي تتطلب بحوثًا ودروسًا، وامتلاكًا لزمام المنبر، ولكنهم يريدون أن يُسمعوا الناخبين أصواتهم، وأن تنشر الصحف أنباءهم وأيسر طريق لهذا تقديم سؤال... كل الجهد فيه أن يكتب... وقد يرفض في لجنة الاقتراحات شكلًا وقد يحال إلى اللجنة المختصة فتحفظه حفظًا، ولكن المُقتَرح لا يعنيه أكثر من أن يجيء سؤاله في الجدول مطبوعًا وفي الجلسة مذكورًا وفى الصحف منشورًا"[5]. ولعلنا نزيد على ما قاله السوادي بيتًا، عندما نشير إلى أن الذي يُلجئ النواب للسؤال؛ أنه يحمل معنى الاستفسار أكثر من الاتهام مما يجعل النائب بمنأى عن غضبة الحكومة، كما أن أسئلة النواب تركزت في القطاع الخدمي .

وبالعودة لمضابط تلك الهيئة النيابية يمكن التأكد من صحة هذا الاستنتاج ؛ فمثلًا دور الانعقاد الأول كان شاهدًا على قرابة 150 سؤالا في

---

(1) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الأول 18 يناير 1945 – 6 أغسطس 1945، ج1، الفهرس، ص ص 20، 30.

(2) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الثالث، الجلسة الحادية عشرة ، 13 يناير 1947، ص ص 423-426.

(3) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الثانى، الجلسة السابعة، 24 ديسمبر 1945، ص ص 425-426.

(4) محمد مندور، مقالات في السياسة والاقتصاد 1941-1948، ص 273.

(5) محمد السوادي، البرلمان في الميزان، ص ص 60، 61.

مقابل تسعة استجوابات فقط[1]. بينما سجلت مضابط دور الانعقاد الثالث أفضل نسبة بين الاستجوابات والأسئلة؛ حيث بلغت الأسئلة 330 سؤالًا مقابل 31 استجوابًا مما يعني أن النسبة قاربت 1: 10 [2]. وكان أكثر الأعضاء استجوابًا النائب الوفدي محمد حنفي الشريف؛ حيث استأثر في بعض دور الانعقاد بنحو 20% من الاستجوابات[3]، يليه نواب الحزب الوطني أمثال نور الدين طراف وفكري أباظة ثم النواب المستقلين مثل محمد الدمرادش الشندي وعبد الغني شرابي؛ وأخيرًا نواب الكتلة الوفدية أمثال مكرم عبيد وموريس فخري. كما أن نواب الحزب السعدي كان لهم نصيب من الاستجوابات أمثال علي أيوب ومحمود رشيد وشوكت التوني وعلي الشيشيني, وعمومًا فقد شهد البرلمان نسبة معقولة من الاستجوابات، يمكن رصدها في الشكل التالى:

تطور الاستجوابات في الهيئة النيابية التاسعة

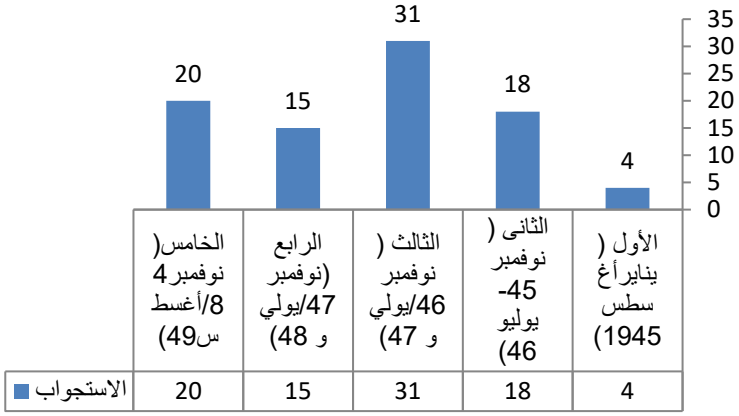

وقد يبدو من كثرة الاستجوابات التي قدمها النواب، مدى فاعلية الدور الرقابي للمجلس، لكن قراءة متأنية لتلك الاستجوابات ستقودنا حتمًا لأحد أهم صور افتئات السلطة التنفيذية على الدور الرقابي للبرلمان فكثير من الاستجوابات لم تناقش؛ فدور الانعقاد الخامس شهد مناقشة ستة

(1) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الأول، الفهرس ، ج 1 ، ص 30،4.
(2) للمزيد مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الثالث، الفهرس ، ج 5.
(3) للمزيد مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الخامس، الفهرس ، ج 4.

استجوابات فقط من أصل عشرين؛ حيث كانت الحكومة تلجأ للتأجيل لتفادي المواجهة؛ فمثلا قدم النائبان محمد حنفي الشريف ومحمد توفيق خشبة استجوابًا لوزير الداخلية بشأن الحوادث التي وقعت بين قوات البوليس بمدينة أسيوط وبين طلاب المعهد الديني، لجأت الحكومة إلى التأجيل 3 أسابيع، ثم طلبت تأجيل ثلاثة أسابيع أخرى ومع إصرار النائبين؛ أكدت الحكومة أنها تستعجل الدراسة بالمعهد وانتهت الدورة دون مناقشة الاستجواب[1]. ولعل بيت القصيد في سلاح التسويف أن اللائحة الداخلية للبرلمان أعطت في مادته 111 حق التأجيل لمدة لا تزيد عن شهر، لكن الحكومة فسرت المادة أن مدة الشهر في الجلسة الواحدة بمعنى أنه يمكن طلب التأجيل أكثر من مرة على ألا تزيد مدة التأجيل في كل مرة عن الشهر[2].

ولقد أخذت بعض الاستجوابات طابعًا حزبيًّا وشخصيًّا لدى مقدمها، فالنائب محمد حنفى الشريف هاله ما تناقلته الصحف عن وجود حصار دائم عند دار زعيم الوفد مصطفى النحاس، فتساءل عن سبب ذلك؛ فردت الحكومة لمنع العناصر التي يستهويها الشغب من القيام بالتجمهر؛ فرد النائب مستنكرًا : " إن الحكومة تصف لفيفًا من المصريين بالمشاغبين ولا غرابة في هذا فقديمًا قيل عن مؤيدي سعد أنهم رعاع". مما جعل ممثل الحكومة يرد منفعلًا: " يا حضرات النواب أرجو ألا تمكنوا المسرحيات أن تمثل أمامكم ، أحيلكم إلى صحفهم وما تنشره كل يوم عمن قابل الرئيس الجليل – يقصد النحاس- لتعرفوا أنه لا يوجد حصار"[3]. ويظهر الطابع الحزبي أيضًا في الاستجواب الذي تقدم به النائبان مكرم عبيد ومحمد حنفي الشريف بشأن سياسية الحكومة في مصادرة الصحف والتجائها إلى أوامر الحظر دون سبب قانوني، فقد كان مرجع الاستجواب حزبيًا؛ حيث جاء بعد مصادرة صحيفة الكتلة الناطقة بلسان حزب الكتلة الوفدية وصحيفة المصري لسان حزب الوفد ؛ وحاول مكرم أن ينفي الصفة الحزبية عن استجوابه بقوله: " لسوء حظي أن جريدة الكتلة الوفدية التي أتشرف بتمثيل

---

(1) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الثالث، ج 1، الجلسة الثانية عشرة، 20 يناير 1947 ، ص 481. ومضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الثالث، ج 2، الجلسة السادسة عشرة، 19 فبراير 1947 ، ص 815.

(2) كان هذا هو تبرير رئيس مجلس النواب حامد جودة للنائب نور الدين طراف عندما اعترض على طلب الحكومة التأجيل للمرة الثانية . راجع مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الأول، الجلسة السادسة والعشرين، 30 يونيه 1945، ج 2، ص 990.

(3) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الثاني، الجلسة الرابعة عشرة ، 12 فبراير 1946، ص 923.

حزبها قد صودرت ؛ مما قد يلقي على استجوابي اعتبارًا حزبيًا، مع أني لم أرد به إلا المصلحة الوطنية والمصلحة الوطنية وحدها"[1].

كما ظهر نشاط رقابي للنواب بعيدًا عن الاستجوابات والأسئلة وذلك عند مناقشة مشاريع القوانين الحكومية، فالنائب المستقل عطا عفيفي لفت أنظار البريطانيين بموقفه من مشروع قانون الشركات المساهمة الذي تم تقديمه في أواخر عام 1945 وتم إقراره في يوليو 1947 فعندما أرادت وزارة صدقي سحب مشروع قانون الشركات بحجة تقديم تشريع جديد، قدم النائب مقترحًا للمجلس بقانون لتعديل بعض مواد القانون القديم، وكان من الواضح تأييد النائب لجعل تعديل القانون نواة سياسة عامة لتمصير الشركات الأجنبية[2].

وإذا انتقلنا إلى نشاط المعارضة فى تلك الدورة النيابية فإن "طارق البشري" يلخص وضعها بالقول: " إن المرء ليروعه البون الشاسع بين ما اتسمت به دورات مجلس 1945 من هدوء، وبين ما جرى خارج المجلس من فوران وتفجر أظهرته الصحف والاجتماعات والمظاهرات". ويعلل البشري ذلك بغياب ممثلي جماعات الرفض السياسي في البرلمان[3]. ومن ذلك يمكن القول بوجود شبه انفصال بين المعارضة السياسية خارج البرلمان والمعارضة البرلمانية. ويمكن اختزال المعارضة البرلمانية في فئتين؛ المعارضة التي تستند على مبادئ، وهي معارضة نواب الحزب الوطني الذين عارضوا مسلك الحكومة لا سيما في معالجة القضية الوطنية انطلاقًا من قناعتهم بعدم جدوى المفاوضات، بصرف النظر عن قدرتهم على طرح بدائل واقعية لرفضهم[4] . وهناك معارضة حزبية مثلها باقتدار النائب الوفدي حنفي الشريف؛ الذي ارتكز جزء كبير من استجواباته على بعض المضايقات التي مارستها الوزارة ضد خصومها الوفديين، وكذلك معارضة مكرم عبيد وحزبه، فما جمع مكرم بائتلاف السعديين والأحرار سوى أنهم في عداء الوفد يشتركون، ومع بداية العمل المشترك طفت الحزبية وتم تهميش مكرم .

---

(1) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الثالث، الجلسة الثالثة والعشرون، أول أبريل 1947 ، ج 3، ص 1415.

(2) F. O, 407/226, No. 27 From Sir R. Campbell to Mr. Bevin, Annual economic report for 1946, 30 January 1947.

(3) طارق البشري، دراسات في الديموقراطية المصرية، ص 119.

(4) F. O 407/226, No. 39, From Sir. Campbell to Mr. Bevin, Breakdown Negotiations: debate in the chamber of debate, 29 January 1947

ويلاحظ أنه مع وجود أكثرية وفدية في مجلس الشيوخ؛ فإنها لم تنجح في خلق معارضة فعالة للحكومة[1]؛ ولعل وحدة الانتماءات الطبقية والأيديولوجية للأحزاب المصرية قللت إمكانية التمايز البيَّن في أطروحاتهم السياسية والاجتماعية. ولعل مضرب المثل في ذلك؛ تلك المعارضة الوفدية الشرسة لمشروع محمد خطاب ؛ فلقد تحرك الوفديون ضد المشروع، بل إن صبري أبو علم عمل بالتنسيق مع رئيس المجلس الدكتور هيكل على إحالة المشروع إلى لجنة خاصة تمهيدًا لوَأده[2]. كما أن الأكثرية الوفدية في مجلس الشيوخ لم تستطع إحراج حكومة النقراشي عندما استجوبتها بشأن أحداث السودان عام 1948، ورُفِض مقترح قدمه قائد المعارضة صبري أبو علم خاص بتوجيه اللوم لحكومة النقراشي بسبب عدم كفاية ما اتخذته من خطوات للحفاظ على حقوق مصر في السودان[3]. ويذكر روبرت فيتاليس Robert Vitalis أن الأكثرية الوفدية في مجلس الشيوخ، أخفقت في وقف مشروع خزان أسوان والذي كان سببًا في انشقاق ماهر والنقراشي عن الوفد عام 1937[4]. واكتفى الوفديون بإحراج الحكومة في بعض المناسبات غير الحاسمة، مثل مطالبة عضو مجلس الشيوخ الوفدي فؤاد سراج الدين بإلغاء امتياز حصلت عليه إحدى الشركات الأجنبية للبحث عن البترول[5].

ولقد شهد البرلمان كثيرًا من حيل السلطة التنفيذية للافتئات على دوره التشريعي والرقابي؛ ولعل قضية المراسيم بالقوانين[•] التي دأبت

---

(1) أطلقت الوثائق البريطانية علي مجلس الشيوخ اسم المنتدي الوفدية للمعارضة . the forum of Wafdist

F. O 371/80347, No. 39, From Sir. British Embassy in Cairo to African Department in Foreign Office, 23 January 1950.

(2) للمزيد أحمد الشريبني ، فكرة الإصلاح الزراعي في مصر في الأربعينات :" دراسة في مشروع محمد خطاب" ، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مج 58 ، ع 4، 1998.

(3) F . O 407/ 226, No. 28 , From Sir. Campbell to Mr. Bevin, Sudan Issue: Debate in Senate, Cairo, 22 January 1947.

(4) Robert Vitalis , When Capitalists Collide: Business Conflict and the End of

Empire in Egypt, California , 1995 , pp. 142, 145.

(5) جاك بيرك، مصر الإمبريالية والثورة ، ص 323

(•) تنص مادة 41 من دستور 1923 على أنه : إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ، فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور ويجب دعوة البرلمان

الحكومة على إصدارها في فترة العطلة البرلمانية بين دور الانعقاد، من أهم تلك الوسائل. فالدستور اشترط لإصدار مثل هذه المراسيم الضرورة لكن الممارسة العملية أظهرت أن السلطة التنفيذية استغلت غيبة البرلمان لإصدار العديد من القوانين؛ فالحكومة أصدرت في الفترة من 6 أغسطس 1945 - تاريخ انتهاء دور الانعقاد العادي الأول - إلى 8 أكتوبر 1945 – حتى تاريخ اجتماع دور الانعقاد غير العادي ؛ قرابة 26 مرسومًا بقانون[1]؛ مما يؤكد أن الضرورة لم تكن الباعث وإنما الرغبة في استغلال غيبة البرلمان لممارسة دوره التشريعي. ولعل البعض قد يدافع عن الحكومة بحجة أن المشرع اشترط عرض التشريعات على البرلمان -عند عودته- من أجل إقرارها، لكن هذا النص جعل التشريعات -على كثرتها- تعرض جملة واحدة مما صعَّب على النواب مناقشتها، كما أن عليهم أن يقبلوها أو يرفضوها كلها دون تمييز. ولقد عارض بعض أعضاء البرلمان هذا الوضع، فعضو الشيوخ السعدي محمد خطاب أشار في جلسة افتتاح الدور غير العادي إلى أن المراسيم بقوانين أرسلت إليهم أمس ولم يتمكنوا من بحثها. وطالب العضو صبري أبو علم بمزيد من الوقت لمراجعة تلك المراسيم قبل إقرارها[2] .

وتلقف العضو محمد بدر مطلب أبو علم بالمطالبة بإحالة تلك المراسيم إلى لجنة مختصة يفضل أن تكون لجنة الشئون الدستورية؛ فذكر أن بعض المراسيم بها مخالفة صريحة للدستور، مُنهيًا حديثه بالقول: " إن حق التشريع في مصر هو من حق البرلمان بالاشتراك مع الحكومة وليس للسلطة التنفيذية أن تستقل به"[3] . ولم تعر الحكومة تلك الدعاوى أي اهتمام ومضت في استصدار المراسيم بقوانين؛ وهنا انبرى النائب فكري أباظة يكشف عن نوايا الحكومة من تلك المراسيم بقوله: " إن الحكومة تلجأ في غيبة البرلمان إلى إصدار مراسيم بقوانين لا ينطبق على أكثرها ما ورد بالمادة 41 (يقصد حالة الضرورة) وإن على المجلس أن يقبلها كما هي أو

إلى اجتماع غير عادى وعرض هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له فإذا لم تعرض أو لم يقرها المجلسان زال ما كان لها من قوة القانون. الوقائع المصرية ، الدستور المصرى لسنة 1923، عدد 42، 1923.

[1] مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد غير العادي، جلسة الافتتاح، 8 أكتوبر 1945، ص ص 5، 11. استمرت تلك المراسيم بقوانين حتى إن الفترة بين الدور الثانى والثالث للانعقاد - وهى قرابة أربعة أشهر - شهدت صدور 26 مرسومًا بقانون.

[2] مضابط مجلس الشيوخ، دور الانعقاد غير العادي، جلسة الافتتاح، 8 أكتوبر 1945، ص ص 8، 13.

[3] مضابط مجلس الشيوخ، دور الانعقاد غير العادي، جلسة الافتتاح، 8 أكتوبر 1945، ص ص 8، 13.

يرفضها جملة واحدة ؛ لأنه لا يملك التعديل". وألمح أحد النواب إلى أن المجلس قد قطع شوطًا بعيدًا في دراسة تلك التشريعات في الدورة الماضية، ومضت قبل أن ينتهي البحث[1].

ولعل خطورة تلك التشريعات تزداد إذا تعلقت بتشريعات نشأ عنها مراكز قانونية لأصحابها أو التزامات مالية معينة بدأت الدولة في تحصيلها؛ فمثلًا تحاشت الحكومة عرض تفاصيل المفاوضات مع الجانب البريطاني بشأن الأرصدة الإسترلينية(•) والتي انتهت بتوقيع اتفاقية مؤقتة في 30 يونيه 1947 مدتها ستة أشهر، وعندما قدم أحد النواب استجوابًا ضد الحكومة من أجل توضيح ما انتهت إليه المفاوضات، طالبت بالتأجيل حتى انقضى دور الانعقاد الثالث دون عرض الاتفاقية على النواب[2]. وفى جلسة الافتتاح للدورة الثالثة تم التصديق على المعاهدة مع قرابة 25 مرسومًا بقانون تم عرضها جملة واحدة، أي إن النواب عرضت عليهم المعاهدة ولم يبق سوى شهر واحد على انتهاء مدتها وباتت موافقتهم إقرارًا لأمر قائم ومستقر[3].

ومن صور افتئات السلطة التنفيذية على البرلمان، الدفع بتشريعات مهمة تحتاج لمزيد من الدراسة في أوقات غير مناسبة ؛ كما في تشريعات محاربة الشيوعية[4]. فلقد عارض فكري أباظة هذا المسلك الحكومي بقوله: " إن المواد التي كانت موجودة – يقصد في قانون العقوبات – وأتاحت للحكومة أن تتخذ الإجراءات التي اتخذتها تصلح لأن تكون علاجًا حتى يدرس هذا المشروع... ولا أفهم ما قيمة مجلس النواب إذا أتى في مثل هذا

---

(1) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الثالث ، الجلسة الثانية ، 19 نوفمبر 1946، ص 39.

•) هى تلك الديون التي تراكمت لمصر لدى بريطانيا، نتيجة لارتباط الجنية المصري بالجنية الإسترلينى، وقيام البنك الأهلي بإصدار أوراق بنكنوت بضمان السندات البريطانية دون وجود لذهب يغطي المصدر من أوراق البنكنوت. وفي يونيو 1947 عقدت مصر أول اتفاق لتسوية هذه الديون ، وخرجت مصر بعد اتفاق هزيل إلى الإفراج عن ثمانية ملايين جنيه إسترلينى ، استخدمت لتسديد ديون السكك الحديدية والمرافق الحكومية التي عاونت السلطات العسكرية أيام الحرب . للمزيد راشد البراوي ومحمد حمزة عليش، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث ، دار النهضة المصرية، القاهرة، 1947.

(2) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الثالث، ج 5، ملحق الجلسة السابعة والثلاثين، 10 يولية 1947، ص 3121 وما بعدها.

(3) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الرابع، جلسة الافتتاح، 18 نوفمبر 1947، ص 5 وما بعدها.

(4) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الثانى، ج 5، الجلسة الحادية والأربعون، 24 يولية 1947، ملحق.

المأزق وفي الساعة التاسعة من آخر يوم لدورة الانعقاد ليناقش تشريعًا مهمًا وخطيرًا كهذا دون أن تتاح له فرصة البحث الكافي"[1].

ومن خلال دراسة مسحية لدور انعقاد تلك الهيئة، يمكن رصد بعض الظواهر، منها أن عدد النواب المتكلمين داخل أروقة البرلمان في تلك الهيئة، لم يتجاوز في أشد القضايا أهمية وأكثرها جدلًا العشرة نواب[2]، بل إن دور الانعقاد الأول مثلًا عرف تفاعل قرابة 20 نائبًا فقط مما يعني أن أكثر من 90% من النواب حافظوا على "فضيلة الصمت" من بداية الدورة إلى نهايتها[3]. وفى دراسته الفريدة حاول "محمد السوادي" تفسير تلك الظاهرة التي شاهدها بأم عينه في بواكير أعمال الهيئة النيابية الثامنة (1942-1944) فيقول: " هناك الصامتون لأنهم لا يحسنون صناعة البيان ولكنهم يخدمون البرلمان داخل اللجان ، وهناك صامتون لأنهم يحسبون في الصمت وقارًا يحفظ عليهم أقدارهم، وآخرون صمتوا لأنهم يخشون إذا هم عارضوا، أن تعطل الحكومة صوالح لهم فيها، أو يلقون اضطهادًا منها. وأخيرًا صامتون لأنهم غير أكفاء للكلام ولا للجان، وإن كانوا أكفاء للحصول على أصوات الناخبين في دوائرهم !!!!" [4].

ونكاد نلمس اطرادًا ملحوظًا في عدد المتغيبين في كل دور عما سواه؛ فمثلًا لم يتغيب عن جلسة الافتتاح لدور الانعقاد الثاني بدون عذر سوى 15 نائبًا، بينما وصل العدد إلى 45 في دور الانعقاد الرابع، ليبلغ ذروته في آخر دور انعقاد بقرابة 51 نائبًا[5] . ومعظم المتغيبين عن البرلمان هم رموز المعارضة سواء من الحزب الوطنى أو من المستقلين أو من أعضاء الكتلة الوفدية، الذين قَلَاهم السعديين عن ائتلاف الحكومة فسيقوا إلى

---

(1) مجلس الشعب، المواقف البرلمانية للمرحوم محمود فكري أباظة (1926-1949)، المطابع الأميرية، القاهرة، 1982، ص 896.

(2) مثلًا قضية الموافقة على ميثاق الأمم المتحدة الموقع عليه بسان فرانسيسكو والتي من أجلها عقدت دور الانعقاد غير العادي في أكتوبر 1945 لم يتدخل في مناقشة مشروع القانون سوى ثمانية نواب (فكرى أباظة وعبد الحليم أبو سيف راضى وعبد العزيز الصوفانى ومحمود محمد جلال, وهؤلاء عارضوا مشروع القانون، في حين دافع ممثل الحكومة عبد الحميد بدوي والنائب إسماعيل صدقي ورئيس المجلس حامد جودة عن مشروع القانون. مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد غير العادي، الجلسة الثانية، 10 أكتوبر 1945، ص ص 15، 30.

(3) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الأول 18 يناير 1945 – 6 أغسطس 1945، جزأين، القاهرة، 1946.

(4) محمد السوادي، البرلمان في الميزان، مطبعة الاعتماد، القاهرة، 1943، ص 50.

(5) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد السابع، ج 1 ، 21 ديسمبر 1948، ص 95.

المعارضة مكرهين[1]. ولقد تعددت طلبات رفع الحصانة البرلمانية التي طالت نواب تلك الهيئة النيابية، فعلى سبيل المثال، شهدت دورة الانعقاد الثاني سبعة طلبات لرفع الحصانة البرلمانية [2]. ومن بين طلبات رفع الحصانة يبرز اسم النائب المعارض محمد حنفي الشريف الذي تسبب مقال كتبه في إحدي الصحف، في رفع دعوى قضائية ضده استتبعت طلبًا من وزير العدل برفع الحصانة عن النائب لإمكان السير في الإجراءات القانونية ضده؛ وهو ما وافق البرلمان عليه[3].

وأخيرًا؛ فقد شهد هذا البرلمان مشكلة عند انتهائه؛ فبالرغم من إتمامه مدته كاملة، فإن ذلك لم يشبع نهم أحزاب الأقلية -وفي القلب منها الهيئة السعدية – في الحكم، فأثير نقاش طويل حول المدة القانونية هل هي خمس سنوات أو خمس دورات، وشكلت لجنة من الفقهاء: صليب سامي ومحمد حسن عشماوي وغيرهما، وانتهت إلى أن المدة القانونية خمس دورات[4]، وبذلك أسدل الستار على أطول برلمانات مصر الملكية.

قائمة المراجع

أولًا: الوثائق غير المنشورة

1) F . O 371/ 45926, From Foreign office to Cairo, Meeting with Ambassador Abdel Fattah Amr, 14, Oct. 1945.
2) F . O 407/ 226, No. 28 , From Sir. Campbell to Mr. Bevin, Sudan Issue: Debate in Senate, Cairo, 22 January 1947.
3) F. O 371/ 45923, From Egyptian department to Lord Lord Killearn, 12 August 1945.
4) F. O 371/ 45923, From Egyptian department to Lord Lord Killearn, 12 August 1945.

(1) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الخامس، ج 1، جلسة الافتتاح، 18 نوفمبر 1948، ص 3. ليس أدل على الحالة التي وصلت إليها علاقة مكرم بالسعديين من حصوله على صوتين فقط في انتخابات مراقبي البرلمان. مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الخامس، ج 1، الجلسة الثانية ، 22 نوفمبر 1948، ص 28.

(2) النواب السبعة هم : محمد السيد علي ، أحمد سليم جابر، زكي محمد الشناوي، عزام شمس الدين، عبد الحليم ناصف، أحمد الألفي عطية، محمد حنفي الشريف؛ ولقد حفلت جلسة واحدة بأربعة طلبات تخص أول أربعة نواب في تلك القائمة . مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الثانى، ج 2، الجلسة العشرون، تقرير لجنة الشئون التشريعية، 12 مارس 1946، ص 3309.

(3) مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الثانى، ج 5، الجلسة الأربعون، تقرير لجنة الشئون التشريعية، 16 يوليو 1946، ص 3309.

(4) حسن يوسف، القصر ودوره في السياسة المصرية (1922- 1952)، ص 244.

5) F. O 371/ 45929 From to Lord Killearn , Egyptian affairs, Cairo, 10 December 1945.
6) F. O 371/ 53285, From Mr. Bevin to Mr. Howe "Negotiations' for revision of Anglo- Egyptian treaty, 19 Feb. 1946.
7) F. O 407/226, No. 10 From Mr. Bevin to Sir. Campbell, Anglo- Egyptian treaty negotiation, 12 March 1947.
8) F. O 407/226, No. 3, From Sir. Campbell to Mr. Bevin, Breakdown Negotiations: debate in the chamber of debate, 29 January 1947
9) F. O 407/226, No. 3, From Sir. Campbell to Mr. Bevin, Sudan issues: debate of the Egyptian chamber debate, 2 January 1947.
10) F. O, 407/226, No. 27 From Sir R. Campbell to Mr. Bevin, Annual economic report for 1946, 30 January 1947.
11) F.O 371/ 45925 From Mr. How to Lord Killearn 20 May 1945.
12) F.O 371/ 45930 From Lord Killearn to Mr. Bevin , Egyptian affairs, Cairo, 6 February 1945.
13) F.O 371/ 45930 From Lord Killearn to Mr. Bevin , Egyptian affairs, Cairo, 6 February 1945.
14) F.O 371/ 45930 From Lord Killearn to Mr. Bevin , Egyptian affairs, Cairo, 6 February 1945.
15) F.O, 371/45917 , From Cairo to Foreign Office, 8 , July 1945.
16) F. O 371/80347, No. 39, From Sir. British Embassy in Cairo to African Department in Foreign Office, 23 January 1950.

الوثائق المنشورة

1) جمهورية مصر، القضية المصرية 1882-1954، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1955.
2) حامد سلطان، مذكرة عن سير المفاوضات بين المملكة المصرية والمملكة المتحدة بريطانيا العظمى وشمال أيرلندة ديسمبر 1945-يناير 1947، القاهرة، ب ت.
3) اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ مع التعديلات التي أدخلت عليها، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1951.

4) اللائحة الداخلية لمجلس النواب الصادرة في 24 نوفمبر سنة 1941، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1951.
5) مجلس الشعب، المواقف البرلمانية للمرحوم محمود فكري أباظة (1926-1949)، المطابع الأميرية، القاهرة، 1982.
6) مضابط مجلس الشيوخ (1945- 1949)
7) مضابط مجلس النواب (1945- 1949)

- **المذكرات والذكريات**

1) أحمد شفيق ، حوليات مصر السياسية، الحولية الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2013.
2) إسماعيل صدقي ، مذكراتي، دار الهلال، القاهرة، 1950.
3) حافظ محمود، المعارك في الصحافة والسياسة والفكر 1919-1952،كتاب الجمهورية، القاهرة، 1969.
4) حسن الشريف، الرجال أسرار، كتاب اليوم، القاهرة، 1952.
5) حسن يوسف، القصر ودوره في السياسة المصرية (1922- 1952)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1982.
6) حسنين كروم (معدًا)، إبراهيم فرج: ذكرياتي السياسية، مكتبة الحياة، القاهرة، 1984.
7) طه سعد عثمان، الإضرابات في مصر زمن الأربعينات، دار العربى للنشر والتوزيع ، القاهرة، 1998.
8) عبد الرحمن الرافعي، مذكراتي 1889- 1951، دار أخبار اليوم، القاهرة، 1989.
9) محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج2، دار المعارف، القاهرة، 1990.
10) محمد زكى عبد القادر، أقدام على الطريق،دار الكاتب العربي، 1967.

الدراسات العربية

1) أحمد الشربيني ، فكرة الإصلاح الزراعي في مصر في الأربعينات :" دراسة في مشروع محمد خطاب" ، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مج 58 ، ع 4، 1998.
2) أحمد علي حسين قطب، قضايا العمال والموظفين أمام البرلمان المصري (1924- 1952)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة المنيا، 1995.

3) إسماعيل محمد زين الدين، المسألة الاجتماعية في البرلمان المصري: دراسة نقدية في خطاب العرش 1936 – 1952، المكتب المصري للتوزيع، القاهرة، 1999.
4) جاك بيرك، مصر الإمبريالية والثورة ، ترجمة يونس شاهين، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1986 .
5) حسن محمد ربيع ، مصر بين عهدين: بحث اقتصادي واجتماعي وسياسي، مطبعة البيان العربي، القاهرة، 1954
6) حمادة محمود إسماعيل، مصر وميثاق الأمم المتحدة 1945، عدد 23، مجلة كلية الآداب ، جامعة المنصورة، 1998.
7) راشد البراوي ومحمد حمزة عليش، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث ، دار النهضة المصرية، القاهرة ، 1947.
8) راشد البراوي، حقيقة الانقلاب الأخير في مصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1952.
9) سيرانيان، مصر ونضالها من أجل الاستقلال 1945- 1952، ترجمة عاطف عبد الهادي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ب ت.
10)طارق البشري، الحركة السياسية في مصر 1945-1952، دار الشروق، القاهرة، 2012.
11)طارق البشري، دراسات في الديمقراطية المصرية، دار الشروق، القاهرة، 1987.
12)عبد الخالق لاشين، سعد زغلول وثورة 1919، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2009 .
13)عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج3، دار المعارف، القاهرة، 1989
14)عبد العظيم رمضان، الصراع السياسي والاجتماعي في مصر من قيام ثورة 1952 وحتى أزمة مارس 1954، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1988.
15)عبد العليم خلاف، الهيئة السعدية (حزب السعديين) 1938-1953، مركز عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 1999.
16)عبد المنعم الغزالي، تاريخ الحركة النقابية 1899-1952، القاهرة، 1968.
17)علي الدين هلال، السياسة والحكم في مصر : العهد البرلماني، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1977.
18)لطيفة سالم، فاروق وسقوط الملكية فى مصر (1936-1952) ، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996

19)ماجدة بركة، الطبقة العليا بين ثورتين (1919-1952)، ترجمة محمود ماجد، المركز القومي للترجمة ، القاهرة، 2009
20)مارسيل كولومب، تطور مصر 1924- 1950، ترجمة زهير الشايب، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1972.
21)محمد السوادي، البرلمان في الميزان، مطبعة الاعتماد، القاهرة، 1943.
22)محمد حسنين هيكل، سقوط نظام! لماذا كانت ثورة يوليو لازمة؟، دار الشروق، القاهرة، 2003.
23)محمد عبد الحميد الحناوي، معركة الجلاء ووحدة وادي النيل (1945-1954)، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة،1998.
24)محمد عودة، كيف سقطت الملكية في مصر؟ فاروق بداية ونهاية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998.
25)محمد مندور، مقالات في السياسة والاقتصاد 1941-1948، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1993.
26)ملاك بدراوي، حيوية الرقابة المالية في البرلمان المصري (1924-1952)، بحث ضمن كتاب رؤية جديدة لمصر (1919-1952)، ترجمة عايدة الباجوري، المركز القومي للترجمة ، القاهرة، 2013.
27)منصور عبد السميع، حزب الكتلة الوفدية ، دار الوثائق والكتب القومية، القاهرة، 2005.
28)يونان لبيب رزق، الأحزاب المصرية قبل ثورة 1952، مركز الأهرام للدراسات السياسية، القاهرة، 1977.
29)يونان لبيب رزق، قصة البرلمان المصري، دار الهلال، القاهرة، 1991.

الدراسات والرسائل الأجنبية

1) Barbara Carter The Copts in Egyptian politics, 1918-1952 New Hampshire, 1986.
2) Carrie Rosefsky Wickham, The Muslim Brotherhood Evolution of an Islamist Movement, Oxford, 2013.
3) Charles D. Smith ,4 February 1942: Its Causes and Its Influence on Egyptian Politics and on the Future ofAnglo-Egyptian Relations, 1937-1945, International Journal of Middle East Studies, Vol. 10, No. 4 .Nov., 1979.
4) Hanan Hassan Hammad, Mechanizing People, Localizing Modernity Industrialization and Social Transformation in

Modern Egypt: al-Mahalla al-Kubra 1910- 1958, PhD, The University of Texas at Austin, August, 2009.

5) Lord Lloyd, Egypt since Cromer, Vol. 2, London, 1934.
6) Marx, Karl, and Engels, Friedrich, The Communist Manifesto ,London, 1998.
7) Mustafa El-Feki ,Makram Ebeid: politician of the majority party, search in "Contemporary Egypt: through Egyptian eyes: essays in honour of Professor P. J. Vatikiotis" book, London, 1993.
8) Rami Ginat, Egypt's Efforts to Unite the Nile Valley: Diplomacy and Propaganda , 1945-47, Middle Eastern Studies, Vol. 43, No. 2 ,Mar., 2007.
9) Robert Springborg, Family, Power, and Politics in Egypt: Sayed Bey Marei -His Clan, Client and Cohorts, Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1982
10) Robert Vitalis , When Capitalists Collide: Business Conflict and the End of Empire in Egypt, California , 1995.
11) Zaheer Masood Quraishi , Liberal Nationalism in Egypt: Rise and Fall of the Wafd Party, Delhi, 1967.

Scientific Journal of Faculty of Arts 10 (4) 2021, 369 - 415
المجلة العلمية لكلية الآداب
https://artdau.journals.ekb.eg/

Parliament of the Second Coalition of Minority Parties in Egypt 1945-1949 AD: An Analytical Study

Sherif Ahmed Emam Ahmed
Lecture of modern and contemporary history-faculty of art -Ain Shams University.

Abstract

After World War II, Egypt witnessed many changes in the political, economic and social fields .This study aims to present a picture of post-war in Egypt, by observing the parliamentary life of the first parliament formed after the war, a parliament that began with the January 1945 elections, and continued until July 1949. This study attempts to answer some questions, how were the legislative elections for this parliament conducted, and what are the indicators that which produced? The nature of the issues which addressed by Parliament? How was the legislative and oversight performance of Parliament?

Keywords: Parliament, elections, legislative, war

Article history:
Received 23 December 2021
Received in revised form 17 January 2022
Accepted 30 January 2022